



PROVISIONAL

A/PV.2370

1 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسبعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(لكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس :

(تونس)

السيد الشطي (نائب الرئيس)

ثم :

مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

أُقيت الكلمات من :

السيد ويلز (غيانا)

السيد ولد مكناس (موريتانيا)

خطاب سعادة المشير الحاج عيسى أمين دادا ، رئيس جمهورية أوغندا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room IX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠ / ١٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد ويلز (غيانا) (الكلمة بالانجليزية) : من دواعي سرورى العظيم ، سيدى الرئيس ، أن أهنيكم على توليكم منصب رئيس هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا وانني لعلى ثقة من أنه تحت قيادتكم القديرة ، سوف نحرز مزيدا من التقدم نحو تطبيق تلك المبادئ التي نحتزمها على مر الزمان ، والتي يجب أن تكون الهاما لمناقشاتنا ، وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر سلفكم ، سعادة وزير خارجية الجزائر المحترم عبد العزيز بوتفليقة ، على توجيهه لمداولاتنا خلال الدورة التاسعة والعشرين ، وكذلك أثناء الدورة الاستثنائية السابعة . ان التزام حكومة بلادى ، وشعب غيانا ، بدفع الكفاح من أجل الحرية في كل مكان معسروف جيدا ، ولكننا لم نتابع مد هذا الكفاح بطريقة وثيقة في مكان ، ولم نقدم مساعدة جهد ما نستطيع بقدر ما تابعنا وقد منا في افريقيا . لذلك وروح خاص من الارتياح والفخار ، نرحب في جمعيتنا بوفود جمهورية الرأس الأخضر ، والجمهورية الديمقراطية لسان تومي وفرنسيب ، وجمهورية موزامبيق الشعبية . وفي هذا الوقت نتطلع أيضا بثقة الى قبول دولة بابواغيانا الجديدة قريبا في عضوية المنظمة .

وحيثما نرحب بهذه الدول الجديدة ، يجب أن نتعهد ، في الوقت نفسه ، بتقديم التأييد الكامل ، وتأييدنا لنظام الأمم المتحدة ، للمساعدة في عملية اعادة بناء وتعمير مجتمعاتها . ونحن الذين سرنا على هذا الطريق من قبل ، نعلم جيدا أن عطية تصفية الاستعمار ما هي الا المرحلة الأولى ، ففي أعقاب النصر ، يأتي مزيد من التركيز على التحرر الاقتصادى ، وتأكيد الثقافة ، وتصفية الاستعمار سيكلوجيا .

ان معظمنا قد ورث اقتصاديات مخربة ومشوهة ، واقتصاديات مبنية على محصول واحد ، أو على معدن واحد ، بالإضافة الى جيوب منظمة كأجزاء من الولاية ومثل هذا الهيكل الأساسي ، كان محدودا بذلك المحصول أو المعدن الذى ينقل الى أوروبا الغربية ، أو بما يوفر مصدرا للعمالة الرخيصة . ومازلنا في الواقع نعالج تفرعات هذه المشكلات .

وحيث أن مؤسسات النظام الاقتصادى العالمية ، في فترة ما بعد الحرب ، قد فقدت شرعيتها وقدرتها على التشغيل ، كما أصبحنا نرى بوضوح ، أن هذا النظام هو الذى جعلنا فقراء ، وقصر دورنا كدول على أدوار هامشية . ومن ثم لابد أن تبحث جميع القضايا الاقتصادية الحيوية بحثا سياسيا . فنحن لا يمكن أن نعود الى الوراء ، ففي استخدامنا لأداة تضامننا لانشاء نظام اقتصادى عالمي جديد ، يصبح من الضروري أن نبني دولة تستطيع البقاء ، دولة تستطيع أن تحقق لشعوبها حصة عادلة من مكاسب النظام العالمي البارز .

ان هذه القدرة على البقاء تتطلب انشاء مؤسسات على المستوى القومي لتعبئة المهارات والمدخرات ، والى تأكيد الاشراف على مواردنا الطبيعية ، والى انشاء الهياكل الأساسية المطلوبة بطريقة واعية ، والى دعم للشخصية القومية ، والى نقطة ضد العداء المستمر للمؤسسات المتعددة الجنسيات ، القوية ضد نشاطات الوكلاء المخربين للحكومات ، الذين يعملون على حماية الاستثمارات التي نهبت لعدة قرون ثروات البلاد النامية .

ان الفرصة لاجداث تغيير لازم ، على فرصة أيضا للعمل على اشاعة الفوضى وعدم الرضا وعلى زعزعة الحكومات ، التي خطؤها الوحيد هو مواصلتها لاهدافها . ان الأمن السياسي والاقتصادى للدول النامية ، وخاصة الدول الصغيرة ، يتعرض للتخريب الآن .

يجب أن يكون هذا مدعاة للقلق ، فنظام الأمم المتحدة نفسه ، في بعض النواحي ، يثير الاشكال المستترة للتدخل والتسلل . ان منظماتنا تمثل محفلا طيبا للحديث عن المنازعات والعمل على حلها ، ومن ناحية أخرى يمكن أن تمارس الضغط للحفاظ على النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية . ومن المعلوم أن مؤسسات مثل ، البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي قد حجت المساعدة المشروعة ، او فرضت قواعد في محاولة للضغط لقبول طرق التنمية التي تضمن استمرار السيطرة لبعض الدول .

ونحن نتداول ونتناقش أثناء هذه الدورة التي تصادف الذكرى الثلاثين للأمم المتحدة ، يجب أن نقرر أن الهياكل الخاصة باتخاذ القرارات في الأمم المتحدة والتي تستخدم من وقت لآخر لعدم اجداث تغيير ، يجب أن تضي عليها الصبغة الديمقراطية ، وأن تكون أكثر استجابة لأهدافنا وأمانينا .

ولكننا في حاجة الى المزيد . يجب أن نبحت مدى الاستجابات الممكنة لهذه المنظمة لنشاطات الحكومات ، والتي باسم الدفاع عن أمنها القومي ، تبدأ في اجراءات تهدف الى زعزعة حكومات أخرى . وعلاوة على ذلك يجب أن تعترف منظماتنا ، وأن تؤيد شرعية الاستراتيجيات والاساليب الفنية للتنمية التي نراها ضرورية لتحقيق الأمانى العاجلة لشعوبنا في العالم النامي . وفي هذا الاطار ، فان دعم العالم النامي ، وهى العملية التي بدأت بحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ يجب أن ينظر اليها على أساس انها ترتيبات ليست للمواجهة ولكن لاثراء المجتمع

الدولي بأسره ، مجتمع من الدول تسهم كل منها في تراث كوكبنا بالموارد الخاصة بالخبرة والثروة والمهارة . ويجب أن يكون من أولوياتنا ، أن نعطي معنى أعمق ومضمونا أعمق للتضامن عن طريق اجراءات ، ونظم لتشجيع التبادل المنتظم للأخبار والمعلومات بين البلاد النامية ، وكذلك تنظيم صور الامن الاقليمي عن طريق مناطق سلام وعن طريق دعم برامج التعاون الاقتصادي بين البلاد النامية .

ان الدورة السابعة الخاصة ، التي كرسنا للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، قد انتهت ، ونحن ان نجتمع الآن بعدها مباشرة ، علينا مسؤولية تقييم نتائجها بطريقة موضوعية وتحليل قراراتها ، وتحديد اهميتها بالنسبة لتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية مستقبلا . كذلك يجب أن نسعى الى وضع هذه الدورة في اطار المنظور التاريخي .

ان غيانا تعترف أن الدورة الخاصة ، ساعدت على دفع الحوار من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . ان الاجراءات المقترحة في ميدان التجارة ، ونقل الموارد ، والتصنيع ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والمواد الغذائية والزراعة ، اذا نفذت ستشكل مكاسب ايجابية لأنها تهدف الى القضاء على نواحي عدم المساواة الصارخة في النظام الاقتصادي العالمي .

ونظرا للموافقة على القرار الأخير بالاجماع ، فان هذه الدورة كانت نقطة تحول هامة في موقف البلاد المتقدمة بالنسبة للقضايا الشائكة للانماء ، ويرى البعض نتائجها ، على أنها بداية لعهد جديد من التصالح والتفاهم بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

ولكن هل سنطيع أن نأمل أنه قد وضع اتجاه جديد ؟ هل نأمل اننا قد بدأنا في طريق جديد مليء بالتحديات ؟ في الوقت الذي نكون فيه على استعداد لفتح اذناننا حول هذا الموضوع ، والا نحكم على القضية مسبقا ، الا أن هناك احتمال أن نفشل في تحقيق الاهداف التي نسعى اليها رغم الاعراب عن الالتزام ، ورغم حسن النية . وقد تقدم لنا بدائل ضعيفة في حين أننا في حاجة الى علاج جذري ، ولا يجب أن ننسى أن سجلات هذه الجمعية مليئة بالقرارات النبيلة والبيانات البليغة واللفتات الطيبة ، ولكن في كثير من الحالات تبقى هذه حبرا على ورق ، ولا تحترم ، ونادرا ما تنفذ .

ان التزامنا السياسي ، سوف يحكم عليه من واقع رغبتنا في ترجمة المبادئ الى أعمال .

اننا ونحن نشرع في تنفيذ الاجراءات التي اتفقنا عليها ، نأمل في ألا يعوق سيرنا الى الامام ،
عقبات تبدو في كل منعطف ، عقبات يديرها اولئك الذين ساعدوا مؤخرًا على الوصول الى اتفاق
عام في الرأي .

وعلاوة على ذلك لا يجب أن نزع أن اعلان قبول بعض المبادئ التي حاربنا من أجلها في العالم النامي قد وضع حدًا للمناقشة . لقد تم الاعتراف بمفاهيم ؛ وتم الاعراب عن التزامات ؛ وأعلنت النوايا الحسنة ، ولكن لم تلّب بعد طلباتنا بالكامل . لذلك يجب أن نواصل الكفاح ، بلا هوادة ، حتي يحقق العالم النامي الهدف المشروع في اقامة نظام اقتصادي عالمي عادل قائم على المساواة .

كما قلت في هذه الجمعية خلال الدورة الاستثنائية : في حين ان المصالحة يمكن أن تكون أساسا لاتفاق الرأى الا ان المصالحة ، والحلول الوسط ليست هدفا مقبولا اذا كانت تضحي بمبادئ حيوية ، أو تعمل ضد ايجاد حلول عادلة على قدم المساواة . هذا هو موقفنا في العالم النامي ؛ وهذا هو المبدأ الذي يحكم تصرفاتنا .

ان آفاق السلام في الشرق الأوسط ، تبدأ وتنتهي بحقوق شعب فلسطين . فان كفاحه جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل التحرر في جميع أنحاء العالم . ان هذه المنطقة ، المهد القديم لكثير من الثقافات والاديان ، هي اليوم حلبة تتصارع فيها وتتنافس مصالح القوى الكبرى ، قسوى تهدف بدعم الاهداف التوسعية للصهيونية ، أو للسيطرة على وسائل الاتصال ، ومصادر الطاقة . وفي وسط هذا الاضطراب يجب ان نواصل الاصرار على ان المسؤولية الاولى للمجتمع الدولي في هذه المنطقة ، هي استعادة حقوق شعب فلسطين .

وفي الوقت نفسه فاننا نرحب بالاتفاقية الاخيرة التي تم التفاوض بشأنها ، الاتفاقية الاولى التي تعقد ليس بعد نزع السلاح . ان مثل هذه الطريقة المرحلية يمكن ان تؤدي الى السلام في النهاية . مثل هذا السلام يجب أن يقوم على حل مقبول لمشكلة فلسطين ، وانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها بالقوة .

ان الموقف في قبرص قد تدهور ، بعد انهيار المحادثات بين الجاليتين هناك . ان هذا تحولا محزنا في الاحداث ؛ لان السلام في قبرص لن يتحقق الا عن طريق ترتيبات يمكن الوصول اليها بين الجاليتين المعنيتين . ان تاريخ قبرص ، وعلاقة الجاليتين مع الدول الاخرى يزيد من تعقد المشكلة وصعوبتها . وعلى أساس من هذه الخلفية ، فان الجمعية العامة وضعت في قرارها رقم ٣٢١٢ (د-٢٩) مجموعة متوازنة من المبادئ ، تعتقد غيانا ، انها يمكن ان تكون اطارا يؤدي

الى تسوية نهائية . ان ذلك القرار تمت الموافقة عليه بالاجماع من جانب الجمعية العامة ؛ وقبلته جميع الاطراف المعنية .

ان المحادثات بين الجاليتين كانت ناحية واحدة فقط من بين تلك الترتيبات . ومن دواعي اسف حكومتي ان المتطلبات الاخرى لذلك القرار لم تنفذ حتى الان . وبصفة خاصة ، امكن احراز تقدم ضئيل جدا في اعادة توطين اللاجئين . ولم يكن هناك تقدم على الاطلاق في انسحاب القوات الاجنبية من ذلك البلد المنكود . ومن المهم ان تعترف الدول الضامنة بأن التسوية في قبرص لا يمكن ان تفرض من أعلا اذا كنا نريدها دائمة ، وانه يجب ان تترك للجانبين الحرية في الوصول الى اتفاقية مقبولة لهما . ان التاريخ المعاصر يدل على ان التسوية السياسية لن يتوفر لها البقاء اذا فرضت من جانب واحد يتمتع بمزايا عسكرية . ان غيانا من جانبها ؛ مازالت تعارض السياسات القائمة على العدوان ؛ وعلى أساس التدخل .

ان غيانا تتابع ؛ باهتمام بالغ ؛ كفاح شعب تيمور الشرقية من أجل الاستقلال . ونحن نعتنق دائما هذه السياسة ، التي تقضي بوجوب اعطاء كل الشعوب الفرصة لتقرير طريقهم في التنمية دون تدخل خارجي من اى نوع . وفي هذا المجال ، نؤيد حركة التحرير في تيمور الشرقية ؛ وندعو تلك القوى التي قد تريد التدخل لصرف شعب تيمور الشرقية عن طريقه ، ان تمتنع عن اى نشاط ينتهك حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير .

اننا نعيش في عهد نرى فيه الامم المتحدة قد اعترفت بحق جميع الشعوب في تقرير المصير ، والاستقلال . وقد شهدت هذه الفترة بروز دول مستقلة كثيرة والتي أكدت ، على مر السنين وبصلابة ، وحدتها على المسرح الدولي . وفي داخل نصف الكرة الغربي ، فان مجتمعا جديدا من الأمم المستقلة قد برز للانضمام الى جمهوريات امريكا اللاتينية ، الفخورة بالتراث الثورى . وكان هناك وعي متزايد للشخصية الاقليمية وهنالك رفض اجماعي لجميع صور الاستعمار ، والاستغلال .

لهذا ، فان من قبيل التضاد ان موقفا قائما على التباين يوجد في امريكا اللاتينية ضد امانى الشعوب المستعمرة من اجل الاستقلال ، ومن اجل بداية تنمية اقتصادية حقيقية . وأشير الى موضوع بيليز . انه بلد اضطر ، رغم ارادته ، الى الابقاء على وضع استعماري يحتقره ويرفضه ، وذلك بسبب التهديدات العدوانية ضد سلامة ووحدانية اراضيها من جانب احد جيرانه وهو أيضا بلد

نام . ان المطالبة ببعض الاراضي الخاصة ببيليز ليست لها أية مبررات ، ويجب ان ترفض من جانب شعب بيليز الذي يرغب في تحقيق الاستقلال الكامل لبلده .
ولأكثر من عشر سنوات ، فان شعب بيليز كان يرى حنينه الى الحرية يحبط نتيجة للمزاعم التوسعية السخيفة لجار يسعى الى صداقته ، ولكن يرفض سيادته . ان غيانا تدعو المجتمع الدولي الى التخلي عن عدم اكتراثه ، وأن يقف بحزم الى جانب شعب بيليز الذي يكافح من أجل الاستقلال ، والمحافظة على سلامة ووحدة اراضيه . ينبغي ان يسمح لبيليز أن تكون حرة .

ان التغيير الديناميكي في أمريكا اللاتينية ، والذي جاء نتيجة لتطورات على الصعيدين القومي والدولي ، قد أدى الى انشاء مؤسسات جديدة ، وأدى أيضا الى اصلاح أنظمة أخرى ، كانت تقاوم التغيير . ان انشاء النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية يهدف الى اتاحة محفل يمكن أن تجتمع فيه أمم القارة ، وأن تحل مشكلاتها فيما بينها بعيدا عن سيطرة أو تأثير أية قوى كبرى . لذلك فان غيانا تؤيد أهداف هذه المنظمة التي يمكن أن تكون اداة فعالة للتنمية في الاقليم . وتنطوى على امكانيات لاصلاح حان وقته من قديم .

لقد كان هناك اتجاة ديمقراطي متزايد في العلاقات الدولية ، وأصبح واضحا ان العلاقات في نصف الكرة الغربي ، يجب أن تبنى على الحق الأساسي لكل دولة في المشاركة بلا شرط في المؤسسات في هذه المنطقة ، وبحيث يكون لكل دولة الحق في ممارسة سيادتها على قدم المساواة في مثل هذه المؤسسات . لذلك فنحن نرحب بالاجراءات التي اتخذت مؤخرا لاصلاح في هيكل منظمة الدول الأمريكية . ومع ذلك فان من واجبنا أن نوضح أن هذه الاصلاحات ليست كافية لتحويل تلك المنظمة الى مؤسسة تتفق مع احتياجات البلاد النامية في الاقليم ، فهي حبيسة في هياكل واجراءات ، وهي سبب المساوئ وعدم المساواة التي يجب القضاء عليها .

ان التاريخ مليء بما يدل على الحاجة الى نزع السلاح . ان اولئك الذين كانوا ضحايا العدوان ، هم الذين يعارضون نزع السلاح ، لقد اعتاد الرومان أن يقولوا ، اذا قصرت حرايك أطلت حدودك . ان اولئك الذين وجدوا انفسهم متخلفين في الجهاز التكنولوجي ، كانوا هم الذين يدعون لنزع السلاح . ومن المضحك حقا ان نشجع على حياة الأسلحة ، ولا نستطيع استخدامها . ان الاطار الضيق الاستراتيجي الذي نجد فيه أنفسنا اليوم ، لا يمكن أن نقضي عليه بالرجوع الى نظريات الحرب المحدودة ، وما الى ذلك .

وهذه المنظمة الدولية لا تستطيع بعد الآن ان تترك مناقشة نزع السلاح لمحافل مغلقة ، وقد حان الوقت لكي نقرر تاريخا ، لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أو عقد دورة استثنائية للامم المتحدة حول نزع السلاح . ويجب الا يخيفنا ، أن قشل عصبة الأمم ، كان نتيجة لفشلها في معالجة نزع السلاح . ان غالبية البشر لم تكن ممثلة في تلك المؤسسة . وعلى أية حال فان ذلك الفشل يجب أن يلهمنا بذل جهود متواصلة جديدة .

وبالنسبة للبلاد النامية ، فإن عناءها اليومي هو توجيه الموارد الى ما يساعد التنمية .
ان التبذير الفظيع في العلم لانتاج اسلحة الخراب والردع ، لا يحقق آمال الانسان ويضع قيودا
شديدة على امكانياته .

انه خلال فترة الثلاثين سنة التي كانت تجتمع فيها جمعيتنا ، فان المواقف ازاء عدم
الانحياز ، قد انتقلت من عدم الاكتراث ، وعدم الاحترام ، الى التفهم والدعم المتزايد .
ويجب أن نعترف ، وأن نسجل في هذه الجمعية بعض انجازاتها الرئيسية .

ان حركة عدم الانحياز ، هي التي أدت الى قبول مبدأ التعايش السلمي ، ومبدأ
أن الخلافات في النظم الاقتصادية ، والاجتماعية ، أو في الايدولوجية يجب ألا يستبعض
التعاون الدولي على أساس المساواة .

ان حركة عدم الانحياز ، هي التي واجهت عملية التغيرات العالمية في كل الاوقات ،
الا وهي عملية تصفية الاستعمار ، والتحرير .

لقد كانت حركة عدم الانحياز باصرارها على حق سيادة الدول ، في أن تنتهج سياسات
مستقلة متحررة من ضغوط الكتل المتصارعة ، هي التي عملت على تسوية المنازعات التي هددت
البشرية بخراب عالمي . يجب ألا ننسى أن حركة عدم الانحياز ، هي التي ضمنت لهذه المنظمة التي
بدأت كناد للمنتصرين لتخطيط الحدود لسلام غير مستقر ، ان تتطور الى هيئة تزايدت عملياتها
بالادراك المتزايد بأن السلام والامن لا يمكن فصلهما عن الانماء الاقتصادي والامن الاقتصادي .
ان تضامن البلاد غير المنحازة ، مع القوى الموازية لها ، والمستمد من برامج الاعتماد على
النفس الجماعي والتعاون الاقتصادي ، وان اصرار عدم الانحياز والحاجة هو الذي جعل في
الامكان البدء في العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

ويجب ألا نتخلى عن نظرتنا ، فبين الدولتين الأعظم يبدو أن المواجهة قد افسحت
الطريق للمشاورات ، وان هناك خطأ رقيقا للوفاق . وأيا ما كانت تقوله أبواق الدعاية فمن المؤكد
اننا نتعامل مع نفس آدم القديم . فالتنافس والخصومة على الارض وفي البحر مازالت تهدد استقرار
الدول . ان جميع الاساليب الفنية القديمة للتسلل والقمع وزعزعة الاستقرار مازالت هي التصرفات
اليومية ، وكذلك فان السياسات القائمة على السيطرة مازالت مستمرة ، كما أن الدول التابعة
مازالت لازمة .

لم تكن هنالك حاجة الى مبادئ عدم الانحياز أكثر منها اليوم . ان أولئك الذين اضطروا للتمسك بالعيش على هامش الحياة ، يجب أن يواصلوا جهودهم للقضاء على الإرهاب من قاموس الشؤون الدولية ، ويجب ألا تسمح بأن يصبح تاريخ الربع الأخير من القرن العشرين احتكار الدولتين أو ثلاث من الدول . ويجب ألا نترك التقدم التكنولوجي للانسان ، مصيدة للقضاء عليه .

في جنوب افريقيا حيث اصبح النظام المنصرى قائما هناك ، فان حكومة بلادي تستمر في استنكار الفصل المنصرى ، ونظام حكم الاقلية البيضاء . ان تجميع الغالبية العظمى من السكان في بانتوستانات ، وانتهاج نظم السيطرة على دخول الوطنيين ، واشاعة الخصومة القبلية ، تهدف الى ضمان مصدر رخيص للعمل ، واستغلال الانسان من جانب الانسان . وهذه الحقائق تجدها حكومة بلادي كريهة .

ان الاستراتيجيات المبنية في اعلان لوزاكا في عام ١٩٦٩ ، وعلان دار السلام في عام ١٩٧٥ قد اسفرت عن نجاح هائل . ان محور لشبونه / سالزيوري / بريتوريا قد تحطم وتم عزل العدو ، وتجري الآن مواجهة دعاء العنصرية الواحد بعد الآخر . ان الاستعمار البرتغالي في افريقيا ألقى به الآن الى هامش التاريخ ، والطريق الى الامام واضح ، والنصر أكيد .

بعد فوز المتمردين ايان سميث ، في اعلان الاستقلال من جانب واحد ، في عام ١٩٦٥ ، فان عليه الآن أن يواجه الحقائق السياسية للقارة . ان العدالة التي تخلت لمدة عشرة أعوام قد حاصرتها أخيرا في زمبابوى .

ان غيانا تؤيد التحركات والاتصالات الجديدة في جنوب افريقيا ، التي تهدف الى زيادة استخدام القوة ، والتهديد باستخدامها كاداة لقمع الغالبية . ومما يغرى البعض ، البعيدين عن ميدان القتال والذين لا يعانون من خسائر في الأرواح ، أن يكونوا أكثر ملكية من الملك ، وينهمكون في عملية عقيمة لتفنيد الدوافع والأحكام . ان لدى غيانا ثقة لا تتزعزع في سلامة حكم هؤلاء العمالقة على جبهة زامبيزي في بوتسوانا ، وموزامبيق ، وزامبيا ، وتنزانيا ، والذين سعوا الى اقامة ذلك السلام .

سوف يصفق البشر للاصرار ، الذي لا يلين ، وأمانة الهدف بالنسبة لأولئك الذين كافحوا في الأيام السوداء للابقاء على آمالهم وتحقيق النصر في موزامبيق .

ان زمبابوى التي ستبرز - ومع وجود جنوب افريقيا كجارة لها - سترث مشكلات تثقل على مؤسساتها الدستورية وعلى التجانس الثقافي بين شعب الشونة وبين شعب النديبيلي ، ويجلب التساهل حتى تزداد الوحدة المتمثلة في المجلس الوطني الافريقي من قوة الى قوة . نحن نؤيد المحاربين الشجعان في زمبابوى في كفاحهم ، ولا يخالجننا شك في أنهم سيمسكون بالفرصة ، وان نظام حكم الاقلية البيضاء سيختفي من زمبابوى في المستقبل القريب .

وفي أنغولا فان صراعا مريرا مستمر بين القوى تزكياه الخصومات بين القوى الكبرى ، ومناورات المؤسسات المتعددة القومية . وغيانا تلتزم بالرأى القائل بأنه يجب أن يترك لشعب أنغولا أن يحقق مصيره بنفسه . ان منجزات الحرية السياسية لا يجب أن توصم بدماء أولئك الذين يتطلعون الى الحرية ، فالوحدة ضرورية ولا زمة وهي منبع كل شيء آخر . ان ميلاد أنغولا كان اليما ومؤثرا ، ولدينا

كل الأمل في أنها بعد ذلك سوف تأخذ مكانها في أسرة الأمم ، وان تسهم باصرار ووحدة في المسيرة المشرفة للانسان ككيان واحد .

وفي ناميبيا ، ما زال الاحتلال غير الشرعي قائما ومحاولات استبعاد المنظمة الشعبية لجنوب افريقيا ، " سوابو " من مهمة اعادة تشكيل مستقبل المنطقة يجب أن تدان بشجاعة ، فهذه المنظمة هي الممثل الشرعي لشعب ناميبيا . هذه حقيقة سياسية لا يمكن الرجوع بها الى الوراء ، وهنالك البعض الذى يعتقد أن أية حركة من أى نوع في جنوب افريقيا هي دليل على التقدم ، وهذا رأى لا يمكن أن تعتنقه حكومة أو وفد بلادى ، فاذا كان نظام جنوب افريقيا يود أن يظهر أن استراتيجيته حسنة النية يجب أن يظهر مزيدا من الادراك بالرأى العام العالمي ، وأن يكون أكثر استجابة للنقد الذى تم الاعراب عنه في العديد من قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى .

ان النصر النهائي وشيك ، لكن ستكون هناك ، دوما ، جيوب للمقاومة ، ومعاقل للقمع ، تسعى للوقوف أمام المد الجارف . ويجب علينا الابقاء على قوة الدفع التي أوصلتنا الى ما نحن فيه الآن . وواجبنا الواضح ، هو أن نجدد اخلاصنا لمبادئ الميثاق ، وأن نؤكد من جديد ، اننا لن نكف اطلاقا عن معارضة جميع معاقل الفصل العنصرى ، والعنصرية ، والاستعمار ، سواء أكانت في جنوب افريقيا أم في أى مكان آخر .

السيد ولد مكناس (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، ان الدورة

الثلاثين للجمعية العامة تفتتح في وقت تدور فيه أحداث هامة على مسرح الأحداث الدولية . وعلى المستوى الاقتصادى ، فان الآلام التي تعاني منها الأجهزة الدولية كانت محل دراسة وتحليل مفصل لمحاولة البحث عن علاج . وعلى المستوى السياسى انتهت الحرب في الهند الصينية ، بينما تقدم كبير قد أحرز ، في مجال تصفية الاستعمار . ان هذه التحولات تشكل ، دون شك ، مرحلة هامة ، نحو اقرار السلام ، ومع ذلك ، فما زال هناك طريق طويل يجب أن نقطعه ، حتى يسود العدل الحقيقي ، في العلاقات الدولية ، وحتى تتمكن الشعوب ، التي ما زالت مضطهدة ، من التمتع بحقوقها في الكرامة والحرية ، والاستقلال .

اذن ففي اطار جديد ، حيث تنقسم الشعوب بين الأمل وبين القلق ، تفتتح هذه الدورة الثلاثين التي ترأسون أعمالها .

ان مسؤولياتكم معقدة وصعبة ، ولكننا عندما نعرف صفاتكم كرجل دولة ، ودبلوماسي بليغ ، وبعد نظركم ، ودقة حكمكم . وعندما نعلم الاحترام الذى تتمتع به بلادكم ، فلا يمكننا الا أن نهنيئ أنفسنا بالاختيار الجماعي من قبل الجمعية العامة بانتخابكم رئيسا لهذه الدورة . أرجوكم ان أن تقبلوا تحيات وفد موريتانيا الحارة على هذه الثقة ، التي وضعت فيكم ، وهـذا التعبير عن الاحترام الموجه الى شخصكم ، والى بلادكم لكسمبرغ ، من خلالكم .

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، صديقي وشقيقي ، فخامة عبدالعزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ان وفد موريتانيا ليسعده أن يعبر له عن امتناننا لأن الأمر يتعلق ، ليس فقط ، بممثل جدير بافريقيا ، ولكن بوزير خارجية دولة شقيقة ، تقيم معها موريتانيا علاقات أخوية ومثمرة . ان تاريخ منظمة الأمم المتحدة سوف يبقى الى الأبد متميزا بشجاعة ، وشخصية ، وصفات الرجل الذى عرف كيف يعرض المشاكل ، رغم الانتقادات والاعتراضات ، وكان من أول الذين جعلونا ندرك بطريقة أوضح هذه المشكلات . لذا فانه لأمر مشروع أن نعبر له عن امتناننا للعمل الرائع الذى قام به خلال الدورة العادية التاسعة والعشرين ، والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

ان أميننا العام ، فخامة السيد كورت فالدهايم ، يستحق أيضا تقديرنا للطريقة الرائعة ، التي استطاع بفضلها أن يتحمل مهمته الصعبة . وأود أن أجدد له تأييد موريتانيا في جهوده الشجاعة ، والمثابرة التي يبذلها من أجل احترام مبادئ الميثاق ، ومثل العدالة والمساواة .

لقد قلت منذ لحظة ان الشعوب يتقاسمها الأمل والقلق ، واذ ما درسنا بالفعل الموقف الدولي ، فاننا نلاحظ انه تميز بأحداث تقربنا من السلام أكثر فأكثر ، فبين الدول العظمى ظهرت شبكة للعلاقات الجديدة القائمة على التعاون الاقتصادى ، بغض النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية ، والأيدولوجية . ان هذه الروح الجديدة من التعاون والتفاهم ، نتجت عما تبين من أنه ، في اطار التوازن النووى ، لا يمكن تغيير بعض الحدود الجغرافية والسياسية بالقوة . لقد شجع على ذلك أيضا ، اننا قد تبينا ، أن كتلتين قويتين صناعيا وتجاريا ، يمكن أن تستفيد كل منهما من الأخرى ، بدرجة عظيمة ، على أساس التعاون الاقتصادى .

وفي أوروبا ، حيث بدأت منذ فترة طويلة مبادرات السلام ، فان هنالك محاولة للتسوية السلمية للمشاكل ، التي ورثناها عن الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت نتيجة لعدم التفاهم والتشكك . وظهر عهد جديد من الثقة والاحترام المتبادل بصورة تدريجية .

وفي فيتنام ، وكمبوديا ، أستعيد السلام بعد أن قاست ، وعانت شعوب فيتنام ، وكمبوديا لمدة طويلة من الحرب ، والتدخل الأجنبي . ان الأمر لا يتعلق هنا بسلام ناتج عن حل وسط ، أو التزام لم يحترم ، ولكنه سلام دفعت الشعوب ثمنه غاليا . لقد فرض شعب كمبوديا على نفسه الآلام ، والتضحيات المؤلمة ، التي نعرفها ، للحصول على استقلاله . وان الانتصار الذي أحرزه هو انتصار لكافة الشعوب التي مازالت تناضل من أجل حريتها وكرامتها . ان انتصار شعب كمبوديا هذا يسمح لي اليوم بأن أحيي مثليه داخل هذه الجمعية ، حيث استعادوا مكانهم المشروع ، الذي كـان من الطبيعي أن يعود اليهم . وان انتصار شعوب فيتنام ليس أقل مغزى ، فان هذه الشعوب ، وبعد نضال طويل ، قد تمكنت من التوصل الى هدفها النهائي ، وهو الاستقلال والحرية .

ان الولايات المتحدة التي اجتاحت جزأى فيتنام في الماضي ، يجب عليها أن تتعهد بالمساعدة في بناء هذين البلدين ، ولم تكف الولايات المتحدة بعدم اظهار مثل هذا الكرم ، ولكنها ذهبت الى أبعد من ذلك حيث أبدت اعتراضها ، واستخدمت حق الفيتو ، ضد انضمام جزأى فيتنام الى الأمم المتحدة ، ولا يمكن لبلاى الا أن تأسف لمثل هذا الموقف الذى ليس له ما يبرره .

وفي مجال تصفية الاستعمار ، أحرز تقدم كبير بفضل العمل المتعاون بين حركات التحرير ، ومنظمة الأمم المتحدة . وان النتيجة الملموسة لهذا العمل ، هي حصول عدد كبير من البلاد على سيادتها الدولية ، واسمحوا لي أن أتوجه هنا بالتهاني الحارة ، من قبل موريتانيا ، لممثلي هذه البلاد الشقيقة التي حصلت على استقلالها ، والذين هم حاضرون بيننا اليوم ، وانني أشير بذلك الى موزامبيق ، وجزر الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب .

وعلى المستوى الاقتصادى ، فان الدورة الاستثنائية السابعة ، التي خصصت للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، كانت من الدورات النادرة التي ساد فيها الحوار ، وتغلب على المواجهة . وان هذا ليسعدنا ، ولا سيما وأن المشاكل الاقتصادية الدولية ، وفي المقام الأول ، المشكلة الأساسية الخاصة بالتنمية تشور اليوم بحدة لم يسبق لها مثيل . ان الاجراءات المحددة التي

اقترحتها هذه الدورة الاستثنائية ، تشكل خطوة هامة ، نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .
ذلك ان الأمر يتعلق بإجراءات قد قبلت بالا جماع من كافة أعضاء منظمنا . اننا نعلم حقا ان
القرارات التي صدرت عن الدورة السابعة الاستثنائية تعاني من أوجه النقص ، وعدم الكفاية المؤكدة ،
ولكنها مع ذلك تدل على رغبة صادقة ، في اقامة حوار مفيد وبناء .

لقد أتيحت لبلادي في بداية هذا الشهر ، فرصة عرض موقفها الأساسي بالنسبة لمشاكل
التنمية التي تواجهها دول العالم الثالث . لقد أكدنا ، وبصفة خاصة ، على ضرورة استقرار أسعار
المواد الأولية ، والنقل الملائم للموارد ، من أجل تمويل التنمية ، وعلى أساس توزيع عادل للثروات
في العالم . وان لم تحقق طلباتنا قبولا كافيا ، فاننا مع ذلك يجب أن نقر بأن مطالبتنا المشروعة
في مختلف المجالات قد استقبلت باهتمام مستمر .

ان هذه الأحداث الهامة تشكل ، بلا شك ، نجاحا ، لا يستهان به ، لقوى السلام في
العالم . انها اذن من الأسباب التي تدعو الى الأمل والتفاؤل ، ومع ذلك يجب أن نقر بأن السلام
لم يضمن بعد ، وان عدالة أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية مازالت هدفا بعيد المنال حتى
الآن . وان هذه العناصر السلبية تشكل خطرا كبيرا للمجتمع العالمي .

ان أول هذه العناصر ، هو المسألة الفلسطينية ، التي تمس ، بصورة مباشرة ، السلام
والأمن الدوليين . ان الشعب الفلسطيني ، الذي استمر وجوده ، على مدى السنين ، مرتبطا
بأرض فلسطين ذاتها ، قد طرد من دياره ، وجرد من ممتلكاته ، وعاش مشردا على حساب الاحسان
الدولي . وان هذا الظلم الذي يعاني منه شعب فلسطين هو أساس المشكلة الشاملة للشعوب
الأوسط . لذا أصبح من البديهي ان أى حل لهذه المشكلة ، يجب أن يمر بالضرورة بطريق اعادة
الحقوق المشروعة القومية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره ، وحقوقه
في الاستقلال ، والسيادة الداخلية ، والدولية .

وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، تواصل اسرائيل سياسة التهديد والاستعمار عن طريق القوة التي تنتهجها . ان تطبيق سياسة منتظمة لاقامة المستعمرات ، والمستوطنين الذين يأتون من كافة أنحاء العالم الى المنطقة المعنية ، ليدل على الطريقة التي تسهم بها سلطات تل ابيب في اقامة السلام في الشرق الأوسط . ومن الواضح تماما أن ماتضرره السلطات الاسرائيلية ، هو خلق موقف من العنف ، والأمر الواقع الذي لا رجعة فيه .

لقد تابعنا باهتمام كبير ، الجهود المشكورة التي يبذلها وزير خارجية أمريكا لحل هذا الوضع المتفجر " لسلام ولا حرب " ، وضع يؤدي استمراره الى تهديد السلام في المنطقة ، وبالتالي الأمن الدولي . واذا كانت النتائج التي توصل اليها يمكن ان تعتبر خطوة أولى نحو حل ، فإن ثمن الأسلحة الذي يدفع لاسرائيل ، يمكن ان يضر نهائيا بكافة فرص السلام في الشرق الأوسط . ان هذه النتائج ، سوف تبقى محدودة وبلا تأثير حقيقي على الوضع اذا لم تبذل جهود ملائمة وعاجلة في القطاعات الأخرى ، وعلى الجبهة السورية بصفة خاصة ، والجبهة الاردنية . ويجب على أى حال ، أن نفهم أن أى سلام في الشرق الأوسط ، سوف يكون من وحي الخيال ، طالما ان الأراضي العربية سوف تبقى محتلة ، وطالما ان الشعب الفلسطيني لم يستعد حقوقه القومية الثابتة .

وهناك عنصر سلبي آخر ، هو الموقف المؤلم السائد في جنوب افريقيا ، وبالفعل ، فإن شعبي جنوب افريقيا ، وزمبابوي ، مازالا يعانون من استعمار قائم على التمييز العنصري ، وسيطرة أقلية من اللاجئين الأجانب على الأغلبية . ان السياسة العنصرية لنظام بريتوريا ، الذي يرفض الحقوق الاولية لثلاثة عشر مليوناً من الافريقيين في ان يكونوا من البشر ، هي اهانة للمجتمع الدولي ولهذه المنظمة ذاتها ، التي لا يمكن لها ان تقبل في داخلها هؤلاء الذين يرفضون مبادئها ، ويدوسون بالأقدام ، وبصورة منتظمة قراراتها . ان نظام جنوب افريقيا ، ليس له مكان في هذه القاعدة ، طالما أنه لم يؤيد ، بطريقة صادقة ، مبادئ المساواة واحترام الانسان ، التي تشكل طبيعة وجوهر منظمتنا . وفيما يتعلق بالنظام المتمرد لايان سميث ، فإن على اعضاء الامم المتحدة ، واجبا حتميا ، هو ان يقووا ويطبقوا بكل دقة ، العقوبات المفروضة على هذا النظام من قبل مجلس الامن .

واسمحوا لي هنا ، ان أعبر لشعبي جنوب افريقيا وزمبابوي ، عن التضامن الفعال ، والتأييد

الذى لا يتزعزع من قبل جمهورية موريتانيا الاسلامية ، في نضالهما من أجل الكرامة والحريّة والاستقلال القومي .

وهناك مشكلة أخرى تثير قلقنا ، هي مشكلة انغولا . واننا نعبر عن امنيتنا في أن يعود السلام والاستقرار لهذا البلد ، لكي يحصل على استقلاله في وحدة واثاء دون تمزق . ان شعب انغولا ، يمر بمرحلة دقيقة من وجوده . ونحن واثقون من انه ، اذا ماترك وشأنه ، فسوف يعرف كيف يقبل التحدي ، ويستعيد تماسكه القومي .

انه لا يمكنني ، وأنا اتحدث عن المشاكل الاستعمارية ، ان اتجاهل مشكلة الصحراء الغربية ، التي تعيننا في المقام الاول ، لانها تتعلق بسلامة اراضيها ووحدة شعبنا . وسوف نتاح لنا الفرصة امام اللجنة الرابعة ، لتناول هذه المشكلة في جوهرها ، عندما يعرض على الجمعية العامة تقرير مهمة البعثة الزائرة للاقليم ، والرأى الاستشارى الذى طلب من محكمة العدل الدولية ؛ ولكنني أود منذ الان ، ان اكرر التصميم المشترك لجمهورية موريتانيا الاسلامية ، والمملكة المغربية ، على ايجاد حل لهذه المشكلة ، في اطار الامم المتحدة ، حل اكثر ملائمة من الناحية السياسية ، حل يأخذ في الاعتبار اكثر من غيره ، الحقوق المشروعة لهذين البلدين . وسوف امتنع عن التحدث بالتفصيل حول هذه المشكلة ، نظرا الى ان الجمعية العامة قد اتخذت بشأنها في العام الماضي ، الاجراء المزدوج الذى اشرت اليه منذ برهة ، والذى لم تعرف نتائجه حتى الآن . وسوف احتفظ لنفسى بالحق في مرحلة متأخرة من هذه الدورة ، بأن أعرض بالتفصيل وجهة نظر بلادى حول هذه المشكلة ، التي تمس وحدتنا القومية ووجودنا ذاته .

واذا كانت المشاكل التي تواجهها افريقيا ، تثير اهتمامنا بصفة خاصة ، فلا بد من أن نشير الى مشاكل أخرى ، وان كانت بعيدة من حيث الموقع ، الا انها مع ذلك تثير مخاوفنا وقلقنا . واحدى هذه المشاكل هي ، مشكلة كوريا بصفة خاصة . ان الامة الكورية ، قد قسمت بسبب الاحتلال ، وقد بدأ الأمر بخط هدنة مؤقتة ، تحول بعد ذلك الى حدود نهائية ، ولم يكن ذلك وفقا لرغبة الشعب الكورى ، ولكن لأن الوجود المستمر لقوى الاحتلال ، قد أدى الى خلق موقف لا رجعة فيه . ان هذا الموقف الذى يشاءون له ان يكون نهائيا ، يشكل تهديدا دائما للسلام في هذه المنطقة ، لانه يتعارض مع المبادئ المقدسة للسيادة الاقليمية لهذا البلد ومصالح شعبه .

ان استغلال علم الامم المتحدة ، لاعطاء واجهة شرعية لهذا العمل ، ولطمس الاحتلال في الجزء الجنوبي من كوريا ، يجب ان يلغي من قبل منظمتنا ، ويجب ان تتاح لشعب كوريا ، امكانيات تحقيق وحدته المستقلة والسلمية ، بمنأى عن اى تدخل أجنبي .

ان مراكز التوتر او المواجهة هذه ، ليست المشاكل الوحيدة التي يواجهها المجتمع الدولي ، فهناك مشكلة هامة أخرى في عصرنا هذا ، هي الهوة المتزايدة بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية . وطالما لم تطبق الاجراءات التي اتخذتها الدولتان السادسة والسابعة الاستثنائيتان للجمعية العامة ، والتي تهدف الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، فان هذه الهوة التي تثير اسفنا ، سوف تستمر في التزايد . ونأمل ان تبدى البلاد النامية ارادة سياسية حقيقية ، لتطبيق هذه الاجراءات التي يمكن - اذا ما احترمت - ان تسهم في اقامة تعاون اقتصادى دولي حقيقي .

ان منظمة الامم المتحدة ، تشكل اطارا ملائما لمثل هذا التعاون الدولي . ان اصلاح النظام الاقتصادى للامم المتحدة ، واقامة هياكل تتكيف مع الواقع الاقتصادى الجديد ، لا يمكن الا ان يجعلنا منظمتنا اكثر قدرة على القيام بهذا الدور المهدئ . اننا اذا فعلنا ذلك فان منظمتنا ، وهي اداة السلام والتفاهم بين الشعوب ، يمكنها ان تسترجع دورها كعنصر من عناصر النهوض السياسى والاقتصادى والاجتماعي للعالم .

ان جمهورية موريتانيا الاسلامية ، على استعداد من جانبها ، لتقديم مساهمتها في هذا العمل العظيم ، الذى يعتبر بالضرورة عملا مشتركا بيننا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف اوقف الجلسة الآن لمدة خمس عشرة دقيقة ،

لكي أتوجه لاستقبال سعادة رئيس جمهورية أوغندا .

أوقفت الجلسة عند الساعة ١٦/٢ ، واستؤنفت عند الساعة ١٦/٥

خطاب سعادة المشير الحاج عيسى أمين دادا ، رئيس جمهورية أوغندا

اصطحب السيد رئيس المراسم ، سعادة المشير الحاج عيسى أمين دادا ، رئيس

جمهورية أوغندا ، الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسمكم جميعا ، وباسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسعادة المشير الحاج عيسى أمين دادا ، رئيس جمهورية أوغندا ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . واني أدعو سعادته الى التحدث الى الجمعية العامة .

الرئيس أمين (أوغندا) (الحديث بالأوغندية) (الترجمة الى الانجليزية بمعرفة السيد كينين ، الممثل الدائم لأوغندا) : السيد رئيس الجمعية العامة ، السيد السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة ، السادة رؤساء الوفود ، سيداتي ، سادتي . كافريقي سوف أتحدث اليكم بلغة افريقية ، وكافريقي حقيقي ، لا أود أن أتحدث اليكم بلغة أجنبية ، وبفضل الجهود الطيبة للسيد الأمين العام ، فان خطابي سوف يقرأ عليكم بواسطة الممثل الدائم لأوغندا في الأمم المتحدة ، السفير خالد يونس كينين . وفي الوقت نفسه أود أن أنقل اليكم تحيات حارة من شعب أوغندا ، ومن جميع أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، ومن جميع شعوب العالم الثالث . وقد تناولت جميع النقاط التي تهتم منظمة الوحدة الافريقية ، ولاد العالم الثالث ككل ، في الخطاب الذي سيقراه السيد السفير عليكم ، وشكرا .

(قام السيد كينين بقراءة الخطاب التالي بالانجليزية) :

بيان من صاحب السعادة المشير الحاج عيسى أمين دادا ، V.C.,D.S.O.,M.C., رئيس جمهورية أوغندا ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية الى الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، السيد السكرتير العام ، السادة المحترمين أعضاء الوفود ، سيداتي سادتي . كابن لا فريقيا لا يؤمن بأية لغة استعمارية أو امبريالية ، سأتحدث اليكم بلغة افريقية ، ستترجم لكم عن طريق جهود سكرتارية الأمم المتحدة .

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لانشاء منظمة الأمم المتحدة ، ولذلك فمن
دواعي شرفي العظيم ، نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية ، ونيابة عن جميع شعب أوغندا ، أنقل
اليكم جميعا ، أنتم المندوبون الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، تحيات وتمنية طيبة ،
من قلب افريقيا . وأود بصفة خاصة أن أعبر عن تقدير افريقيا للتضامن الذى أظهرته وفود أخرى
في هذه الجمعية ، ولكل الشعب الأمريكى الذى رحب بي ، وقد م لي كرم الضيافة منذ وصولي
الى نيويورك .

وفي هذه المناسبة ، أود أن أعبر عن تقدير افريقيا وامتنانها للآباء الذين أنشؤوا الأمم المتحدة ، واذكر ، بصفة خاصة ، وباعجاب ، الاخلاص والجهود العظيمة ، التي قام بها جميع الموظفين الدوليين من أجل نجاح ونمو هذه المنظمة التي واجهت على الدوام أزمات صعبة ، كما اذكر بصفة خاصة أيضا أول سكرتير عام للمنظمة مستر تريجفي لي من النرويج ، وأول رئيس للجمعية العامة مستر هنري سباك من بلجيكا ، وجميع السكرتيرين العاملين ، الذين جاءوا بعد ذلك الى آخر واحد منهم ، ولم يبق على قيد الحياة الا آخرهم . ان اسهاماتهم الفردية في نجاح هذه المنظمة معلومة جيدا ، ونعترف بها ، وسوف تبقى سجلا خالدا في تاريخ الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، أود أيضا أن انتهز هذه الفرصة ، لكي اهنئكم على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب السامي ، منصب رئاسة هذه الدورة . فيفضل خبرتكم الكبيرة ، لا يخالجنني شك في ان عمل هذه الدورة سوف يسير بطريقة تنطوى على مقدرة ، تحت قيادتكم القديرة والحكيمة . أود أيضا أن أحيي اميننا العام الممتاز دكتور كورت فالد هايم ، وسائر معاونيه للديناميكية والاخلاص اللتين يصرفون بهما واجباتهم . ان كل أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، راضون ، بصفة خاصة ، عن الطريقة التي صرف بها الامين العام المهام الافريقية ، وخاصة في ميدان تصفية الاستعمار ، ومشكلة نظم حكم الاقلية في جنوب افريقيا .

ان الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة ، تعقد في وقت تحدث فيه تطورات سريعة في العالم ، فالامبريالية تنحسر ، وشعوب البلاد الصناعية تظهر اهتماما جديدا بالتطور الحقيقي للعالم الثالث ، ونضاله من أجل الاستقلال الاقتصادي والتعمير . ان منظمة الوحدة الافريقية ، التي يشرفني ان اكون رئيسها الحالي ، تتمنى لهذه الدورة كل نجاح في مداولاتها ، التي لا تهدف فقط الى دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، والتعمير بالنسبة للدول الاعضاء ، ولكنها تهدف ايضا الى التنمية الادبية والثقافية للشعوب في جميع انحاء العالم . ونحن في افريقيا ، وفي أوغندا ، بصفة عامة ، نخلص تماما في تحقيق هذا الهدف ونلتزم به .

ان جدول اعمال هذه الدورة طويل ، ولكنني لا أعتزم الحديث عنه باستفاضة . واسمحوا لي ، على أية حال ، أن نهتم أولا ، نيابة عن الدول الـ ٤٦ الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، بالمشكلة التي تهتم قارة افريقيا ، وذلك في اطار هذه المنظمة العالمية . وفي مرحلة لاحقة سوف اتناول نقاطا قليلة كرئيس لجمهورية أوغندا .

هناك مكان للأزمات في جميع أنحاء العالم ، في الميادين السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية . لذلك فقد عملت كل البلاد بطريقة أو بأخرى لمحاولة إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلات الدائمة . ان الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، الذي عقد في كمبالا ، والمؤتمر الوزاري للبلدان غير المنحازة الذي عقد في ليما ، والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي عقدت في هذه القاعة منذ وقت قريب ، أظهرت كلها التزام الإنسان بإيجاد حلول للمشكلات التي تحول بينه وبين مبادئه وإماني المجتمع الدولي التي يحاول تحقيقها .

لعلكم تسمحون لي ، في هذا المقام ، بإسداء الرئيس ، أن أتناول بصفة خاصة المشكلات الاقتصادية ، التي خلقت لوقت طويل عنق زجاجة أمام التنمية العالمية . وحقيقة ان برنامجا لنظام اقتصادي عالمي جديد ، وضع في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وكما ظهر الآن في مؤتمر ليما ، وفي الدورة الاستثنائية السابعة ، فإنها - في رأيي - أمور لها دلالتها لأن البلاد المتقدمة - واني آمل ذلك - بدأت تدرك ان التعاون الاقتصادي من أي نوع مع البلاد النامية ، يجب ان يكون على اساس المنفعة المتبادلة للجانبين ، وعلى أساس احترام السيادة القومية لكل دولة . هذه المحافل الدولية قد أظهرت اتجاهها ايجابيا نحو تحقيق اقامة نظام عالمي اقتصادي جديد ، واقعي ، وعادل ، ومنصف ، لجميع الاطراف المشتركة فيه . وبالنسبة لهذا التطور التقدمي ، أود أن أحيي ، بصفة خاصة ، سلطات الولايات المتحدة ، وأخص بالذكر رئيس وأعضاء الكونجرس ، الذين وافقوا على سياسة متغيرة فيما يتعلق بموقف امريكا من العالم الثالث ، وبالتالي وجهوا وزير الخارجية الامريكي حين نقل هذا الموقف الى العالم اثناء الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

وفيما عدا الطرف الجنوبي من القارة الإفريقية ، والجيوب المعزولة هنا وهناك ، فان الحرب العالمية من أجل تقرير المصير والاستقلال السياسي ، يبدو انها انتهت الآن ، ولكن الكفاح من أجل الاعتماد على الذات مستمر . ان المرحلة الحالية في هذا الكفاح ، هي من أجل الاستقلال الاقتصادي ، ودونه - وكما قيل بحق - تصبح الحرية السياسية لا معنى لها . ان جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية يخوضون بقوة معارك من أجل السيطرة

الاقتصادية الكاملة على شؤونها ، حيث تسير كل دولة على منهج ، وبسرعة تتفق مع ظروفها القومية . ونحن في أوغندا ، بعد ان اتخذنا الخطوات الثورية المختصرة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، أسعد حظا من بعض الدول الاعضاء الشقيقة في منظمة الوحدة الافريقية . ان خبرتنا وتجربتنا علمتنا ، أنه اذا كانت البلاد الصناعية صادقة وجادة ، فيما يتعلق بتقديم المساعدة الفنية للبلاد النامية ، فيجب أن تضمن ان الخبراء الذين توفدهم ، مخلصون ومقدرون لأمانى واصرار بلدان العالم الثالث على ان تصبح سادة اقتصادياتها .

ان الجهود من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، من جانب الدول الأعضاء ، فسي
هذه المنظمة ، تهدف الى ضمان أن مكاسب البشر في المستقبل سوف تكون ثابتة ولها جدواها ،
وأن المرتبة التي يتطلع النظام الاقتصادى العالمى الجديد الى بنائها تتطوى على امكانيات
ضخمة ، ونحن لا نريد ، فقط ، عالما متحررا من الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والامبريالية
والصهيونية ، ولكننا نريد عالما متحررا من الجوع ، ومن المرض ، ومن الجهل ، ومن أية صـورة
من صور التوتر التي تنشأ عن عدم المساواة فى التنمية الاقليمية ، أو الاجتماعية .

وفي الوقت الذي يوجد فيه تعاون ايجابي بين أمم العالم الثالث نأسف ان نلاحظ أن التعاون ، بين العالم الثالث وبين الأمم الصناعية ، لا زال يحتاج الى الكثير ، كما أن بعض الأمم الصناعية لا زالت تتمسك بالمواقف البالية حيث يجتمعون ، دون مبرر ، من أجل تحقيق رغائبهم على أساس استغلال الموارد الطبيعية للأمم النامية . ونأمل ، بل نصلي ، من أجل أن تقطع الدورة الثلاثين طريقا طويلا نحو تشجيع التعاون الاقتصادي بين أولئك الذين هم على استعداد لاحترام سيادة بعضهم البعض ، ورفيتهم واستعدادهم للتعاون على قدم المساواة .

والآن اسمحوا لي أن أتناول بعض المشكلات السياسية الأساسية أمام هذه المنظمة الدولية. لقد قطعت هذه الدورة ساعات طويلة كسابقتها حيث تأتي الدورة تلو الدورة في محاولة لاجتاد حلول لمشكلات تصفية الاستعمار ، الا أنه مما يبعث على الحزن ، أن نلاحظ ، أنه حتى الدورة الحالية لهذه المنظمة ، وهي المنظمة الحارسة للسلام والأمن العالميين ، أن هناك بلادا تأتي الى هذه المنظمة تتشدق بالكلام حول قضايا الحرية ، والديمقراطية ، والعدالة ، ففي حين أنها في الوقت نفسه ، تواصل الانتهاك وفقا للأساليب والمناورات التي ادينت في هذه القاعة.

ويسعدني أن أذكر ، أنه بالرغم من النكسات ، فإن الأحداث في السنة الماضية ، بالنسبة لمجال تصفية الاستعمار ، قد تحركت بسرعة أكبر ، وأشير هنا الى حصول ثلاث مستعمرات برتغالية على استقلالها مؤخرا ، وهى موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، والمستعمرة الفرنسية السابقة لجزر الكومورو ، وقبلها في عضوية منظمة الوحدة الافريقية في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة في كمبالا ، واني أحبي ، نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية ، قبولها في عضوية الهيئة الدولية ، واني مقتنع أن حماسها الثورى الذى حاربت به من أجل استقلالها ، سوف يساعد على الاسهام الكبير في مداولات هذه المنظمة . وأود أيضا ، أن أنتهز هذه الفرصة ، لكى أهنيء شعب دولة بابوا غينيا الجديدة لحصوله على الاستقلال . ان افريقيا ترحب بهذه الدولة الجديدة من منطقة المحيط الهادى بين صفوف هذه الهيئة الدولية .

ومن الملائم في هذا المجال ، أن أعبر عن تحيات افريقيا للقوات المسلحة البرتغالية لبعد النظر الذى تحلت به ، ونتيجة لسياستها التقدمية ، منذ أن تولت السلطة في العام الماضي فان البرتغال الآن في عملية ادراك الحدود الحقيقية الدولية المقبولة لسيادتها ، ان تستطيع البرتغال الآن أن تطور اقتصادها ، دون تديد لمواردها ، على أطماع استعمارية بالية ، حيث لا تستطيع مواردها الاقتصادية تحقيق ذلك . ان الاستقلال الجديد ، والحرية الجديدة ، اللتين يتمتع بهما الشعب البرتغالي ، نرجعان الى سنوات طويلة من الكفاح من جانب الشعوب الافريقية في المستعمرات البرتغالية ، ويرجعان أيضا الى القوى التقدمية داخل البرتغال .

وأود أيضا ، أن أشير ، الى جانب استقلال المستعمرات البرتغالية السابقة ، الى الوضع غير المرضي السائد في أنغولا . ان أن الحكومة البرتغالية ستكون في النهاية هى السلطة المسؤولة في أنغولا حتى تحصل على استقلالها في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٥ ، وأن منظمة الوحدة الافريقية ، من جانبها لن تدخر وسعا للاسهام في الاجراءات التي تهدف الى السيطرة على الموقف هناك . ومن الملائم هنا أيضا أن أحذر من تدخل المصالح الأجنبية في شؤون أنغولا ، التي جعلت من الصعب تحقيق المصالحة بين حركات التحرير الثلاث الرئيسية في أنغولا ، وهى حركات : UNITA, FNLA, PLA. ان الدور الايجابي الذى تستطيع الأمم المتحدة أن تلعبه في هذا الموقف المأساوى ، هو أن تساعد على تجنب تدويل الصراع الحالي في أنغولا ، كما يجب على

الأمم المتحدة أن تدين بوضوح تلك القوى التي تعمل على تدفق الأسلحة الى أنغولا لأسباب ايدولوجية ، أو أسباب استراتيجية ، لأنها ستعقد الموقف الدقيق هناك . ان مشكلة أنغولا ، هى في الأساس ، مشكلة افريقية ، ويجب أن نوجد لها حلا افريقيا ، وأود أن أؤكد لكم أن لجنة التوفيق الخاصة بأنغولا ، التي شكلها مؤتمر القمة الأفريقي الأخير في كمبالا ، تفعل كل ما في استطاعتها لقرار السلام الذى تريده كل الأطراف في أنغولا ، ونحن على ثقة من أن اللجنة سوف تنجح في مهمتها . وفي اطار هذه النقطة ، أود أن أؤكد ما سبق تأكيده عدة مرات من قبل ، أن حل مشكلات افريقيا يجب أن يتم دون تدخل خارجي ، ولا يجب أن يسمح للصحافة أو غيرها من أجهزة الاعلام ان تزعم أن المشكلات الافريقية داخل افريقيا متفجرة ، وتحتاج الى غير الافريقيين لحلها ، وبالتالي يأتون للسيطرة عليها .

وبعد استقلال الدول الجديدة ، وموزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وجزر الكومورو ، هنالك مشكلتان مترابطتان هما ، عودة اللاجئين الى بلادهم الأصلية ، وحاجة البلاد الجديدة الى المساعدات التكنولوجية والمالية العاجلة لتمكين تلك البلاد من معالجة مشكلات التنمية الاقتصادية القومية ، واعادة البناء الاجتماعي .

وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين ، فان منظمة الوحدة الافريقية ممتنة للتعاون والمساعدة الكريمة، التي قدمها المندوب السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة ، وتلك التي قدمت من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، ومن الحكومات فرادى ، ومن جانب منظمات متعددة . وهـذه المساعدات التي تواصل هذه الجهات تقديمها ، ليس فقط من أجل عودة اللاجئين الى بلادهم الأصلية ، وانما أيضا من أجل إعادة توطينهم ، وتأهيلهم . ومع كل ، فان دولة الرأس الأخضر ، تمثل مشكلة حادة بالنسبة للاجئين ، نشأت نتيجة للموقف الحالي في أنغولا ، حيث نجد أن الكثيرين من مواطنيها يعطون هناك . لذلك ، فان الرأس الأخضر ، تحتاج الى مساعدة عاجلة ، لاعادة توطين مواطنيها ، الذين لا يمكن أن تستوعبهم دفعة واحدة . وقد وجهنا نداءً من أجل هذه المساعدة الى جميع أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، ولكن نظرا لضخامة حجم المشكلة ، فاسمحوا لي ، نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية ، أن أوجه نفس النداء ، الى جميع الدول الأخرى في هذه المنظمة . ويمكن أن تقدم المساعدة ، عن طريق ترتيبات ثنائية ، أو متعددة الأطراف .

وفيما يتعلق بالمساعدة التكنولوجية والمالية ، فان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لابد أن تدرك ندرة التسهيلات الخاصة بالتعليم ، والتسهيلات الصحية التي يسمح بها عادة في المناطق المستعمرة من جانب القوى المستعمرة . لذلك ، يجب بناء هيكل جديد للخدمات الاجتماعية ، كما يجب تطوير وسائل المواصلات ، وكذلك الأسس التي تقوم عليها الزراعة ، وباقي الدعامات الاقتصادية الأخرى ، ان أن هذه مهمة ضخمة تواجهها الأمم الجديدة . وانني على ثقة ، من أن الأمم المتحدة عن طريق الوكالات المتخصصة المتعددة ، ستقوم بدور له قيمته في هذا التحدي العظيم ، الذي يواجهه الأعضاء الجدد .

ونيابة عن الأمم الجديدة ، أود أيضا أن أوجه نداءً حاراً الى جميع الأمم الأكثر تقدماً ، والممثلة في هذه المنظمة العظيمة ، لكي تظهر التضامن وسعة الصدر ، وان تكون على هذا المستوى ، وذلك بوضع ترتيبات ثنائية ، دون الحاجة الى أية اعتبارات سياسية .

وفيما يتعلق بالمناطق المستعمرة ، فانه لا يسعني الا أن آمل في أن القوى الاستعمارية الباقية ؛ فرنسا ، وبريطانيا ، واسبانيا ، ستحدو حذو البرتغال ، لكي تبدأ في وضع برنامج تلتزم بمقتضاه بتصفية الاستعمار . ان منظمة الوحدة الافريقية لا تستطيع أن تقبل الاعذار التي تتذرع بها

بعض القوى الاستعمارية ، كالقول بأن الشعوب المستعمرة ليست مستعدة للاستقلال ، أو أنها تفضل الوضع الاستعماري على الاستقلال ، ان لا يمكن لانسان أن يختار أن يكون عبدا .
لقد أعلن استقلال جزر الكومور عن فرنسا في تموز/يوليه الماضي ، وهي مخلصه لمبادئ احترام وسيادة الشعوب ، وحققها في تقرير المصير ، لذلك فان منظمة الوحدة الافريقية ، قد قبلت طلب جزر الكومور ، لعضوية منظمة الوحدة الافريقية .

ان المشكلات التي أعقبت حصول جزر الكومور على استقلالها ، وموقف الحكومة الفرنسية بالنسبة لذلك ، معلوم جيدا لهذه الجمعية ، ولا يحتاج الى مزيد من التفصيل . اما القول بأن جزر الكومور لم تتمكن حتى الآن من أن تقدم طلبا لعضوية الأمم المتحدة ، فان ذلك لا يرجع الى خطأ من جانب منظمة الوحدة الافريقية . ان نية الحكومة الفرنسية بالنسبة لجزر الكومور ، ما زالت غامضة . وان على فرنسا التزاما ادبيا بتوضيح موقفها من هذا الموضوع .

وبالرغم من موقفها السلبي ، فان المجتمع الدولي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، بصفة خاصة ، قد تحلت بصبر عظيم بالنسبة لفرنسا ، فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بتصفية الاستعمار في المناطق الافريقية . وقد حان الوقت لفرنسا ، لكي تعاملنا بالمثل ، قبل أن ينفد صبرنا بالكامل .

لقد رحبت منظمة الوحدة الافريقية ، بنتائج المفاوضات التي جرت في مارلبروت هاوس بلندن ، بين الحكومة البريطانية ، وبين الحزبين القوميين في سيشل الـ SFUP و SDP التي عقدت في شهر آذار/مارس الماضي ، والتي حددت تاريخا للاستقلال لا يتجاوز الثلاثين من شهر حزيران/يونيه ١٩٧٦ . ويحدونا الأمل العظيم ، في أن تحترم الحكومة البريطانية رغبات الشعب من أجل أمة موحدة مزدهرة في سيشل .

وعلى أية حال ، فنحن نتشكك في نوايا بريطانيا ، بالنسبة لابقاء بعض الجزر التي تنتمي الى سيشل ، والتي تعرف بالمناطق البريطانية في المحيط الهندي . ان مخاوفنا وقلقنا ينبعان من أن هذا الاجراء يدمر وحدة وسلامة أراضي سيشل . وبالإضافة الى ذلك ، فان منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك الدول غير المنحازة ، قد أعربت عن معارضتها التامة للخصومة بين الدول العظمى على المحيط الهندي ، الذي نود أن يبقى منطقة سلام .

وأود أن أناشد الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لحل المشكلة الاستعمارية الباقية في جنوب افريقيا . وانني مقتنع ، بأن ذلك لا يخرج عن صلاحية الأمم المتحدة لانها الاستعمار والفصل العنصرى . ونحن في افريقيا ، على استعداد لوضع نهاية سلمية للاستعمار والفصل العنصرى ، ولكن اذا سدت الطرق أمام الوسائل السلمية ، فلن يكون هناك بديل آخر سوى تحقيق الاستقلال في ميدان القتال . ان الأمم المتحدة عليها مسؤولية في هذا المجال ، ان يمكن مساعدتنا على حقن الدماء وذلك بالمساعدة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، حول منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة .

ان افريقيا المستقلة لم تسمح لنفسها أن تخذع "بالوفاق" . وهو على أية حال يفشل في مواجهة الكفاح ، الذى يتعاضد من جانب شعب زمبابوى ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا . ان الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، قررت زيادة تأييدها للوطنيين ولشعوب جنوب افريقيا ، في كفاحهم على جبهات متعددة من أجل التحرر القومى . واسمحوا لي ، في هذا المقام ، أن أعبر عن تقدير افريقيا لكل تلك البلاد التي ساعدت ، وما زالت تواصل ، مساعدة حركات التحرير الافريقية في كفاحها من أجل حريتها واستقلالها . وبصفة خاصة ، أود أن أذكر الاتحاد السوفياتى ، وجمهورية الصين الشعبية ، والبلاد الاشتراكية الأخرى ، من أجل مساعدتها الكريمة ؛ الادبيية والمادية ، لشعوب افريقيا ، التي ما زالت تحارب من أجل تحرير نفسها من اغلال الامبريالية ، والعنصرية ، والفصل العنصرى .

انني لا يمكن ان اتساهل مع الفصل العنصرى ، هذا النظام يجب القضاء عليه من جذوره ، وان يدفن ، فهو يتحدى جميع مبادئ الانسانية كما وردت في ميثاق الامم المتحدة أو في اعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان . ولهذا السبب فان افريقيا الحرة قد اصرت على ان حكومة جنوب افريقيا ليس لها حق في عضوية الامم المتحدة ، لان اساس الايديولوجية التي تعتنقها والاسلوب الذى تمارسه ، يتعارض تعارضا مباشرا مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وأود الان ان انتقل الى نقطة اخرى لها اهمية حيوية ، لا لافريقيا وبقيّة العالم الثالث فحسب ، بل للعالم بأسره ، ألا وهو موضوع السلام والا من .

ان افريقيا ترفض الرأى الذى تم الاعراب عنه احيانا علانية ، من أن مشكلة الامن يجب ان تكون حكرا للقوى العظمى وحدها ، ومن رأينا ان الشعوب المحبة للسلام في العالم يمكن ان تلعب دورا نشيطا في تحقيق السلام والامن الدوليتين ، وفي التعاون الدولي . وفي اطار عرض ، فاننا في افريقيا نشعر بالحاجة الى مبادرات اكثر فاعلية ، وتعاون جميع البلاد ، الكبيرة والصغيرة والتي تتوق الى انقاذ العالم بأسره مرة واحدة ، والى الابد ، من قوى الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى . وهذه بالنسبة لنا في افريقيا تعتبر قضية أساسية .

وفيما يتعلق بالمصادمات السياسية والاجتماعية التي تحدث في الجزء الجنوبي من قارتنا ، بالإضافة الى الاحتكاكات الدموية في الشرق الاوسط ، في الطرف الشمالي من قارتنا ، اصبح واضحا ، انه بدون اشراك بلاد العالم الثالث في عمليات المحافظة على السلام ، سيكون من المستحيل حل المشكلة المزمنة لجنوب افريقيا والشرق الاوسط واماكن اخرى من العالم ، حيث توجد قضايا سياسية ساخنة . والواقع انه سيكون من الصعب ايضا تطبيق أية تحولات اقتصادية عالمية — تلك التي اصبحت عاملا لازما لتحقيق السلام العالمي ، والانسجام — اذا لم تشرك بلاد العالم الثالث ، التي تمثل اغلبية اعضاء هذه الجمعية ، واذا لم تشرك في عملية المحافظة على السلام . وفي هذا المقام بصفة خاصة ، فانني اناشد بالنيابة عن زملائي الافريقيين ونيابة عن العالم الثالث بأسره ، اناشد حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تعيد النظر في موقفها مع بنما ، وهي عضو مستقل في هذه المنظمة ، فيما يتعلق باستخدام قناة بنما . ان وسائل المواصلات الدولية التي تستخدم الممر المائي ، يجب ان تحترم حقوق السيادة لجمهورية بنما ، هذا في اطار المبادئ المقبولة في هذه المنظمة .

وأود في هذا المجال ، ان اشير الى استمرار احتكار الفيتو من جانب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وهو امتياز استخدمه البعض لحماية مواقف ضد السلام العالمي . ان العالم الثالث لا يمكن تجاهله الان ، وحيث تتخذ القرارات المباشرة والتي تؤثر عليه في مجلس الامن ، وفي هذا الوقت الذي اعترف فيه بالتكافل بين الامم سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، حان الوقت لهذه المنظمة وبصفة خاصة مجلس الامن ان يراجع ميثاق الامم المتحدة ، الذي تمت الموافقة عليه حينما لم يكن هناك سوى ثلاث دول افريقية مستقلة ، وتطبيق هذه الفكرة سوف يكون خطوة عظيمة الى الامم للبشرية، لان مبدأ المساواة والسيادة سوف يتم احترامهما على اساس متبادل من جانب جميع الدول .

لذلك فاني اعتقد انه نظرا للتغير في المسرح السياسي العالمي منذ اقرار الميثاق ، فان مراجعة الميثاق يجب ان تكون من بين الاشياء التي تمكن دول العالم الثالث من ممارسة حقوقها التي كانت محتكرة من جانب الحلفاء الذين انتصروا في الحرب العالمية الثانية . واقترح بصفة خاصة ان افريقيا والتجمعات الاقليمية المعترف بها في هذه المنظمة والتي لا تتمتع بحق الفيتو ، يجب ان يعطى لكل قسم منها حق الفيتو ، فمثلا حينما يتخذ مجلس الامن قرارا حول قضايا رئيسية ، فان اصوات ممثلي الاقاليم في المجلس سيكون لها نفس الاثر الذي تتمتع به الدول الاعضاء الدائمة في المجلس .

ان الوفاق بين الشرق والغرب الان اصبح واضحا بعد انتهاء مؤتمر الامن الاوروبي في هلسنكي ، واود ان اهنئ جميع البلدان التي اسهمت في انجاح هذا المؤتمر ، وبصفة خاصة الاتحاد السوفياتي الذي يستحق شكرا خاصا ، لانه تبني فكرة هذا المؤتمر ، ولانه عمل بلا كلل وباستمرار حتى التوقيع على اتفاقية هلسنكي .

وبعد ان تمت صياغة اسلوب الوفاق بين الدول الغربية والشرقية فان الخطوة المنطقية الى الامام بعد ذلك ، في اطار السعي من أجل اقرار السلام العالمي ، ان تجتمع دول العالم الثالث ، وان تراجع موقفها في ضوء اتفاقية هلسنكي . ان بلدان العالم الثالث المنتشرة في جميع انحاء العالم لا يجب ان تتخلف عن البحث عن السلام والامن الدوليين . والعالم الثالث وهو يتكون من بلاد نامية في حاجة الى ضمانات للسلام ، أكثر من البلاد الصناعية ، لذلك فان مؤتمر امن للعالم الثالث اصبح ضرورة ويجب ان يعقد في اقرب وقت ممكن .

وفي سعيها الاقليمي من أجل السلام والامن الدوليين ، فان موقف جمهورية الصين الشعبية واليابان لم يتضح بعد ، ومن واقع نعرفه ، فان هذين البلدين ينتميان الى العالم الثالث ، الصين لانها قالت دائما انها تريد ان تنتمي الى العالم الثالث ، واليابان بالرغم من تطورها الصناعية المرتفع تنتمي في الواقع للعالم الثالث ، ونظرا لموقعها الجغرافي ومنذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، لم تقبل من جانب اي من المعسكرين الشرقي والغربي كعضو في اي معسكر منهما .

ان دول العالم الثالث وبصفة خاصة في افريقيا وشبه الجزيرة العربية واسيا ، يجب أن تفكر بجدية في هذا الاقتراح ، الذي يقضي بعقد مؤتمر امن مع ادخال الصين واليابان في هذا المؤتمر ، فان العالم الثالث سوف يجد من السهل ان يحل بالوسائل السلمية ، المشكلات الموجودة بين الدول الاعضاء ، وبذلك يتجنب تدخل الدول العظمى وهو ما سيتبعه دائما في مثل هذه الحالات ، ان مشكلة شمال وجنوب كوريا مثلا ، سيكون من السهل حلها في اطار جهود السلام للعالم الثالث ، لان هذين البلدين يدخلان في مجموعة بلدان العالم الثالث .

ونظرا لما يتمتع به العالم الثالث من عدد ضخم متنوع من الدول ، وموارد طبيعية عظيمة - كالموجودة في أفريقيا - والتي تتضمن أيضا المواد الخام النووية ، وثقافات تاريخية غنية ، واماني شورية فان العالم الثالث لديه فرصة كبيرة لقيادة العالم عن طريق الوسائل السلمية ، اذا استطاع أن ينسق جهوده .

وكما قلت في البداية ، أود أن أبحث نقاطا قليلة ، بوصفي رئيسا لأوغندا ، بادئا بالمطلب الأول للدولة ، ألا وهو أراضيها .

لا حاجة بي أن أقول أن الأرض أعظم هبة وهبها الخالق للإنسان ، ولا يمكن أن يقدر ثمنها بالمال أو بأية مقاييس أخرى ذات قيمة ، فدون الأرض لا يمكن أن تكون هناك دولة ، ولا يستطيع أن يعيش الجنس البشري بالصورة التي نعرفها . ان الأرض عبر العصور كانت مصدر فرح وألم ، مصدر وحدة ونزاع . ونحن عندما نفكر في الأرض في إطارها المنظوري السليم . نجد أن هنالك اعتبارات تتجاوز الحدود القومية ، وتتخذ طابعا دوليا ويجب أن تعطى لها الأهمية الأولى في التزامها وإخلاصها ، واليوم فان شعوب العالم منزعة للانفجار السكاني ، وهذه المخاوف مبنية كلية على كمية المواد الغذائية المتاحة لتوفير الغذاء لملايين من البشر تزداد على الأرض كل يوم ، وكما نعلم فان المواد الغذائية ، أحد منتجات الأرض ، لذلك فان استخدام الأرض ، والاستيطان فيها يحتلان الأولوية بالنسبة للجنس البشري ، وفي كثير من البلاد ، لا يوجد مكان لزراعة المواد الغذائية لا طعام الأهالي ، ولهذا فانهم يواجهون الهلاك ، والأمر الوحيد لبقاء مثل هذه الشعوب هو الاعتماد على كمية المواد الغذائية التي يمكن الحصول عليها من الأراضي الجديدة ، الأقل ازدهارا بالسكان والتي تتمتع بمناخ طيب ، وتربة طيبة ، والتي يمكن أن تغل انتاجية أكثر بجهد أقل مع توفر التكنولوجيا والتمويل . ان الأمم التي حباها الله بمساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة ، تعتبر في موقف فريد .

انني سعيد وفخور لأن أبلغ هذه الجمعية الموقرة ، بأن أوغندا من بين البلاد القليلة التي تتمتع بهذا الموقف الفريد في نوعه . ان أوغندا تدرك مسئوليتها الأدبية ازاء الإنسانية لكي توفر المواد الغذائية لهذا العالم الذي يموت من الجوع . ان حكومة أوغندا قد أقرت ثلاث قوانين ، تهدف الى تحقيق أقصى انتاجية ، وأفضل استخدام للأراضي داخل حدودها ، وزيادة فرص العمالة ،

ان أوغندا تستطيع أن تفخر ، بما حباها به الله من مناخ طيب ، وتربة ثرية وشعب صحي نشيط ، ووسائل اتصال طيبة ، وموارد طبيعية غنية ، اذا استغلت بالكامل فسوف تفيد الجنس البشرى ، وتفتح طريقا طويلا نحو القضاء على ما يهدد العالم اليوم ، وعلى هذا الأساس فان قانون الاصلاح الزراعي وقانون المزارع الجماعية وقانون مشروعات المعونة الذاتية ، أعلنت في وسط هذا العام . هـــــهــ القوانين تضع الأرض في يد الحكومة لادارتها ، وتوزيعها والاشراف عليها ، وتخطيط المستوطنات واستخدام وتشجيع الاستثمارات المالية التي تحتاجها ، عن طريق توفير العمالة بالطريقة الاختيارية لتنمية المجتمع .

ان الأسباب التي أدت الى اصلاح نظام حيازة الأراضي وادارتها ، هootمكن الحكومة من وضع خطط ملائمة لاستخدام الأراضي من أجل اقصى انتاجية وللقضاء على شرور الاقطاع الذي لم يشجع الفلاح ، ولكن شجع الميل الى الكسل ، والاستغلال من جانب ملاك الأرض المتغيبين ، وكذلك اتاحة فرص العمالة . وبموجب القوانين الجديدة ، فان كل شخص في أوغندا اليوم له فرص على قدم المساواة لحيازة الأراضي وزراعتها لصالحه وصالح بلده وصالح العالم بأسره ، وان العالم يتوقع من أولئك الذين يتمتعون بموارد طبيعية غنية مثل أوغندا أن يشركوا فيها اخوانهم في البشرية في أنحاء العالم .

ان أثر هذه القوانين على نمط الحياه الاجتماعية في أوغندا ، وعلى التنمية الاقتصادية كان ضخما ، ان أى شخص يزور أوغندا اليوم ، سوف يلمس الخطوات العظيمة التي خطاها الشعب في تنمية الأرض من أجل الزراعة ، والثروة الحيوانية ، بالرغم من أنه لم تمر الا شهور قليلة منذ اعلان هذه القوانين .

لقد أدرك المجتمع الدولي أحد المشكلات الخطيرة التي تواجه غالبية البشر اليوم ، ألا وهي مشكلة توطين البشر ، ان القوانين الثلاثة التي سنّت في أوغندا والتي أشرت إليها آنفا ، تهدف من بين ما تهدف ، الى حل هذه المشكلة على المستوى القومي ، وسوف نقدّر أن التوطين الانساني وهو مشكلة عالمية ، يمكن أن يحل بطريقة أفضل على المستوى العالمي ، ولهذا السبب فان أوغندا تؤيد الاقتراح الذي يقضي بانشاء وكالة تابعة للأمم المتحدة ، أو برنامج لمعالجة مشكلة الاستيطان الانساني على اطار عالمي ، وفي هذا المقام فان أوغندا تعرض أن تستضيف سكرتارية مثل هذه الوكالة

أو البرنامج عند ما ينشأ . ان لدى أوغندا المقدرة والتسهيلات لاستضافة ليس سكرتارية مثل هذه الوكالة أو البرنامج فحسب ، بل استضافة هيئات أكبر أيضا .

ان الاستغلال الكامل لموارد الاراضي يحتاج الى استثمارات مالية كبيرة ، واذا كان العالم يريد أن يستفيد في أقصر وقت ممكن من الثروة الطبيعية لاوغندا ، فيجب أن يكون على استعداد لاستخدامها في استغلال هذه الموارد . ان اوغندا تدعو الأطراف المهمة ، على المستويات الفردية والدولية الى أن تشارك في استغلال هذه الموارد الفنية ، وتشريعاتنا تحمسي الاستثمارات الاجنبية ، كما نضمن عائدا مجزيا لها . اننا نحترم تماما ، حق الملكية باعتباره حقا أساسيا لا ينازع ، ويضمن دستورنا هذا الحق . ان حكومة وشعب اوغندا يحترمان هذه الضمانات الدستورية احتراماً كاملاً . وحينما أعلنت الحرب الاقتصادية لكي استعيد لشعبي حقوقه الطبيعية وكرامته واحترام الذات ، وأن انقذه من الاستغلال الاجنبي ، ضمنت أيضاً دفع التعويضات للمستغلين . ان المفاوضات جارية بين اوغندا ، وبين البلاد المعنية لتحديد التعويض الذي يتعين دفعه ، وطريقة سدادها . ولقد كان هناك مؤخراً فريق بريطاني في كمالا عاصمة بلادنا لهذا الغرض . ولقد تمت تسوية مطالب الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل . وكل هذا يوضح اننا لا نهتم فقط بمعسول الكلام ، أو التشديق بالحديث فيما يتعلق بحقوق الانسان ، أو القانون ، ولكننا نحترم كل تلك المبادئ ، ونؤيدها باجراءات عملية ملموسة .

ان اوغندا تستمد القوة ، والالهام من الاعلانات والقرارات العديدة من هذه الجمعية الموقرة ، والتي تحت القوى الاستعمارية والامبريالية لكي ترد كامل الحقوق الاقتصادية التي استغلتها حتى الآن ، وقمعت واستعبدت شعوب العالم الثالث من أجلها . ان قوتنا ووضوح هدفنا يتعاضدان حينما أقف هنا لادلي بخطابي على تراب الولايات المتحدة الأمريكية ، البلد الذي انتهج في عصرنا فلسفة جديدة ، أضاءت والهمت العالم الثالث في سعيه من أجل الحرية . لقد قاومت الولايات الأمريكية استغلال القوى الاجنبية منذ مئاتي سنة مضت ، واردات أن يكون لها الحق الوحيد ، والسيطرة على اقتصادها . وهذا هو المبدأ المقبول اليوم في هذه الجمعية . وفي عالم تعيش فيه الشعوب المحبة للسلام ، وتفكر بطريقة سليمة ، وكذلك على الصعيد الدولي أقول ، اننا في اوغندا عملنا على تحقيق نفس هذا الهدف .

وسميا للحصول على حقوقنا الطبيعية ، ومن أجل دعم استقلالنا ، واستعادة اقتصادنا ، وكفاحنا من أجل المساواة والكرامة والعدالة في العالم ؛ ومن أجل جهودنا لتشجيع الاخوة

العالمية ، ومن أجل إقامة نظام عالمي تتمتع فيه جميع الدول باستقلالها الكامل ، وحريتها في أن تقرر مصيرها دون اعتبار لحجمها ومجموعاتها العرقية ولون الشعب فيها ، أو العقيدة التي يؤمن بها ، ومن أجل كفاحنا ضد القهر من جانب الامم المتقدمة تكنولوجيا ، وضد استغلال واستعباد الأغلبية من جانب نظم الاقلية الفاشية والرجعية في جنوب افريقيا ، ومن أجل ارتباطنا المخلص بحركات التحرير في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط ، لكل ذلك فقد كنا ضحايا ابتزاز ، وسوء استغلال تجارى ، وحصار اقتصادى ، وخداع من جانب الامبرياليين والفاشيين والصهيونيين . ان قضيتنا قد أظهرت الافلاس الخلقى لهذه الدول الغربية القوية ، والتي بخداعها لفترة طويلة زعمت لنفسها انها تشكل قلاع السلام والحرية والعدالة . لقد حاولت هذه القوى تشويه صورتنا في أعين المجتمع الدولي عن طريق وسائل الدعاية القوية التي تمتلكها ، حتى تغطي نواحي القصور الداخلي لديها . ان هذا لم يفضح نفاقها فقط ، ولكن لسوء حظها ، فانها كشفت للعالم حقيقتنا ، والحقيقة التي ندافع عنها . وعند ما حررنا اقتصادنا لا طعام شعبنا سجلت البطالة في بريطانيا رقما قياسيا . وحين اتخذنا اجراءات لاستعادة قيمنا الثقافية ، وإقامة العدالة بين شعوبنا ، عمد البريطانيون الى الابتزاز حتى يربكوا العالم بشأن الموقف المضطرب بسبب حرب أهلية في مستعمرة بريطانية ، هي ايرلندا الشمالية ، حيث يعيش الشعب المستعمر هناك في خوف عظيم على حياته . واليوم ، فان منظمة العفو العالمية الموجودة في لندن مازالت تتشدد بالكلام حول قضية العدالة كما وضح في منشوراتها الاخيرة ، وقد ابتزت أكثر من مائة امه في العالم باعتبارها منتهكة لحقوق الانسان دون الاشارة الى بريطانيا ودورها في شمال ايرلندا . ومن المستحيل أن يعيش المرء في أمن في بريطانيا اليوم ، وذلك بسبب الانفجار العشوائي للقنابل التي تحطم الكنائس والمدارس والمقاهي والحانات والسكك الحديدية ، بل والمستشفيات أيضا . ان أعمال الخطف والقتل صبغت المجتمع البريطاني ، وهذا من شأنه أن يظهر تدهورامة كانت تفاخر العالم ، الذى استعمرت ريعه ، باعتبارها مصدرا للسلام والحرية والعدالة والاستقرار . ان منظمة العفو العالمية تعيش على الشائعات التي يروجها المجرمون المبعدون في المنفى . أين هو ذلك المكان على الأرض الذى يتحدث فيه المنفيون عن نظام الحكم في بلد هم ؛ أو يمرضون جرائمهم ؟ . ان منظمة العفو العالمية لم تكلف نفسها عناء الاستفسار ، أو إفاد فريق السى

اوغندا لكي يرى بنفسه . لقد تضمن تقريرها أكثر من مائة حالة . كيف يقال ان خمسة وتسعين في المائة من العالم بأسرة لا يحترم المعايير المقررة ؟ وبأية مقاييس يحكمون على خمسة وتسعين في المائة من العالم بأسرة ؟ ما هو مبرر استمرار وجود منظمة العفو العالمية اذا كانت متخلفة بهذه الطريقة ؟ لقد جعلت نفسها أداة للحملات التي تشنها القوى الاستعمارية والامبريالية ، وهي تريد أن تصرف اهتمام الشعوب التي تحارب من أجل الحرية والمساواة والاستقلال ، حتى تخسب النظام العالمي . ان مثل هذه الخدع ، لم تنجح في اوغندا ، ومثل هذه الخدع لم تقبلها شعوب العالم الثالث ، والتي تشكل غالبية المجتمع الدولي .

ونحن في اوغندا نفخر ، ونلتزم برفع علم الاستقلال للشعوب المغلوبة على امرها ، حتى نكون مثالا يحتذى به . ونحن ندين جميع صور الاستعباد ، والاستغلال الاقتصادي ، كما تظهرها نظم حكم اقلية في روديسيا وجنوب افريقيا . ونحن نحیی نظام الحكم الجديد في البرتغال ، الذي رأى الحقيقة ، والتزم بتحرير جميع مستعمراتها ، التي كانت تسمى في الماضي مناطق فيما وراء البحار . ونحن ندين ايضا اية صورة من صور التوسع ، كما تمارسه الصهيونية في الشرق الاوسط . ونحن ندين اي استمرار لأي وجود غير شرعي ، سواء أكان ، في منظمة الامم المتحدة ، ام في دولة اسرائيل الصنيعة . وحتى عام ١٩٤٧ لم تكن هنالك دولة تسمى اسرائيل ، ولكن كانت توجد فلسطين . ان القوى الاستعمارية ، لأهداف امبريالية ، أنشأت اسرائيل واقتطعتها من دولة فلسطين ، وبذلك تسببت في بؤرة ان لم تحل فورا ، يمكن ان تلقي بالعالم الى مواجهة عالمية . ويقال اليوم ، على الرغم مما يسمى باتفاقية السلام بين مصر المحبة للسلام ، وبين دولة اسرائيل الصنيعة ، انه قد سلمت اسلحت قوية عديدة من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، بما في ذلك صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية . وقد خلق ذلك موقفا من الخوف ، وعدم الاستقرار ، ليس فقط في الشرق الاوسط ، ولكن في افريقيا بأسرها ، والتي يقلقها في الشمال الصهيونيون ويقلقها في الجنوب " البوير " في جنوب افريقيا . ولقد زاد هذا ايضا من سرعة فرض المواجهة النووية ، التي يمكن ان تؤدي الى فناء البشرية .

ان اسرائيل ، شأنها في ذلك ، شأن جنوب افريقيا قد تجاهلت كلية قرارات الامم المتحدة التي تطلب منها الانسحاب من المناطق المحتلة في مصر ، وفلسطين ، والاردن وسوريا . ومما يبعث على خيبة الامل ان نلاحظ ان بعض القوى الكبرى ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وهي من الدول التي شاركت في انشاء هذه المنظمة من أجل اقامة نظام عالمي مبني على العدالة والقانون ، لم تواصل فقط مساعدة اسرائيل على التلاعب بقرارات الامم المتحدة ، ولكن سلحتهم بأسلحة قوية لكي تزيد من قوتها ، ولكي تتحدى وتقطع أراضي من جيرانها . واليوم ، لولا الولايات المتحدة الامريكية ما كانت هناك اسرائيل .

ان استمرار تأييد الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل ينبع من التاريخ الحزين للاستعمار . ان الولايات المتحدة الامريكية قد استعمرت من جانب الصهيونيين ، الذين يمتلكون جميع مصادر القوى . فهم يمتلكون في الواقع جميع المؤسسات المصرفية ، والصناعات الكبيرة الرئيسية ، والوسائل

الرئيسية للاتصالات . ولقد تغلفلوا كثيرا في وكالة المخابرات المركزية ، وهم يشكلون تهديدا عظيما للامم ، والشعوب ، التي يمكن ان تعارض الحركة الصهيونية القطيعة . لقد حولوا وكالة المخابرات المركزية الى فرقة قتل للقضاء على اية صورة من صور المقاومة العادلة في اى مكان من العالم . لقد كشف دور وكالة المخابرات المركزية الامريكية للمجتمع الدولي ، من جانب رجال الكونجرس ، واعضاء مجلس الشيوخ الامريكي ، كما علمنا من وسائل الاعلام الامريكية . ان الكادرات العليا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية ، اعترفت بذلك . فكيف نتوقع الحرية والسلام والعدالة في العالم ، في حين نجد دولة قوية مثل الولايات المتحدة الامريكية في ايد الصهيونية ؟ انني ادعو شعب الولايات المتحدة الامريكية ، الذى انشأ أبائهم المؤسسون هذه الدولة التي تقوم على الحرية ، وتكرس نفسها لنشر أسس العدالة ، وذلك باعتبار ان جميع البشر قد ولدوا متساوين . انني اناشد الشعب الامريكي ، أن يخلص مجتمعه من الصهيونيين ، حتى يكون لابناء البلد الحقيقيين السيطرة على مصيرها ، واستغلال مواردها الطبيعية . انني ادعو الى طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، والقضاء على اسرائيل كدولة حتى يمكن ضمان سلامة ووحدة اراضي فلسطين .

وحيثما يتحقق هذا الهدف ، فان مدينة القدس المقدسة ، سوف تستعيد طابعها المقدس ، وسوف تبقى القدس ، ويجب ان تبقى ، السكان المقدس للعالم ، بالنسبة للمسيحيين والمسلمين ، واليهود . ويجب ان تتحرر من أى نشاط عسكري . وحيثما تشرفت مؤخرا بأن استقبلني البابا ، شاركني الرأى حول هذا الموضوع .

انني احب اليهود ، ولكنني لا أوافق على الصهيونية . هنالك يهود كثيرون ، في كثير من البلاد ، لا يدينون بالفلسفة الصهيونية الظالمة . وبالنسبة لهؤلاء ، فان جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم تمد لهم يد الصداقة . وفي الواقع ، فان ياسر عرفات ، نفسه ، اعلن في الدورة التاسعة والعشرين في العام الماضي ، ان الشعب الفلسطيني على استعداد ، وراغب في ان يعيش في اخاء وصداقة مع جميع الشعوب باختلاف معتقداتهم ، مسيحيين ، ومسلمين ، ويهود في دولة واحدة ، هي دولة فلسطين . ان اسرائيل الصهيونية قد رفضت هذا العرض . وبينما الملايين من الفلسطينيين المشردين ، يهيمون دون ان تكون لهم ديار ، او مأوى ، أو مسكن ، أو طعام ، فان ملايين الدولارات المقطعة من عرق وموارد الشعب الامريكي توجه الى مساعدة وتقوية الصهيونيين . وفي الوقت الذي تواصل الامم المتحدة فيه اصدار القرارات التي تدعو

الى السلام في الشرق الاوسط ، وهي قرارات لا يصحبها توقيع عقوبات ، فان الشعب الفلسطيني المشرد سوف يفنى ، ان أملهم وصبرهم ينفذ . وأود أن اقدم للاخوة العرب نصيحة أخوية ، فاذا كانوا يريدون هزيمة اسرائيل ، فيجب ان يوحدوا صفوفهم ، ولا يجب على بلد منهم ان يبتعد عن الهدف المشترك ، دون التشاور مع الدول العربية الاخرى ، لان الافتقار الى المشاورات الملائمة يسبب الاحتكاك وسوء التفاهم لصالح اسرائيل . فليكن العرب ، اذن ، عن محاربة بعضهم بعضا ، حتى يمكنهم مواجهة عدوهم اسرائيل .

أود أن أؤكد أنني لست عنصريا . أنني أبغض العنصرية في كل صورها ، كما تمارس في روديسيا وجنوب افريقيا . ان الفصل العنصري مثل الصهيونية ، عدو للإنسانية نفسها . ان أوغندا ملتزمة التزاما كاملا بتحرير الشعوب الافريقية التي تعيش تحت ظل نظم اقلية استعمارية . لقد سئمتنا المقاييس المزدوجة التي يمارسها الالمانيون . فباسم الديمقراطية نهبوا فيتنام وكمبوديا وأراض أخرى كثيرة ، وهم يؤيدون القمع في روديسيا ، وجنوب افريقيا ، والشرق الأوسط . وهم يستخدمون حق الفيتو في مواجهة قبول فيتنام الشجاعة في الأمم المتحدة . وهم يمارسون حق الفيتو أيضا ضد طرد جنوب افريقيا واسرائيل من الأمم المتحدة . وهم الذين يحجبون الدعم المادي عن الدول المحبة للسلام ، بينما يدفعون استثماراتهم لتتدفق في جنوب افريقيا ، وروديسيا ، واسرائيل .

نحن نرحب بالمستثمرين لزيارة أوغندا كأصدقاء ، ولكن ليس كسادة . وسيجدوننا نشيطين كرماء وودودين . ان أى شخص يهتم ببرامج الشباب ، وبرامج العمالة وزيادة الانتاجية ، وبرامج التحرر من الجوع ، وبرامج البيئة ، سواء أكانت منفردة أو مجتمعة ، سوف يبدى اهتمامه بالتأكيد بقوانين الاصلاح والأساليب التي أدخلناها والتي مازلنا ندخلها . ومن أجل هذه الغاية ، أود أن أؤكد من جديد ، اننا بلد غير منحاز . لذلك فان أبوابنا مفتوحة أمام كل بلد أو ، منظمة في العالم ، نقبل أهدافها ووسائلها ، لكي تشارك معنا في تنمية أراضيها ومواردها لصالح العالم .

وبينما نحن الآن في الولايات المتحدة الامريكية ، وهي بلد يحتفل بمرور مائتي سنة على استقلاله من الاستعمار البريطاني ، أود أن أشير دون أن ينطوى ذلك على أى أساس عنصري ، الى موقف الامريكيين السود في هذا البلد . فبالرغم من حقيقة ان الامريكي الأسود قد دخل هذا البلد رغما عن ارادته ، فانه فعل الكثير ، ان لم يكن فعل أكثر مما فعلته أجناس أخرى ، من أجل بناء وتنمية القوة الاقتصادية لهذا البلد . ان اسهامه لتحقيق ذلك ، يتناقض مع المعاملة التي لقيها من زملائه الامريكيين . ومع وجوده في هذا البلد لثلاثة قرون مضت تقريبا ، ومع أن عدد السود الآن يبلغ حوالي ٣٠ مليوناً أو أكثر ، فقد كنا نتوقع أن يكون واحد على الأقل من بين حكام الولايات النيف والخمسين اسودا . ومن بين صانعي القرارات التنفيذيين في الحكومة الفيدرالية ، كالوزراء ، كنا نأمل ، في هذا الوقت من تاريخ أمريكا ، هذا البلد العظيم ، بطل السلام والحرية أن يفخر هذا البلد بأن له عدة وجوه سوداء في هذه المجموعة من صانعي القرارات . لكن أيا من هؤلاء

الآمال لم يتحقق . لماذا ؟ هذا تحد أود أن أتركه للشعب الأمريكي . انه تحد جاوز الحدود الأمريكية ، وذلك منذ أصبحت أمريكا قوة عظمى ، وهذا هو سبب الإشارة الى ذلك هنا . وفي الوقت الذي أود أن أترك فيه هذا التحدي للمجتمع الأمريكي بأسره ، أرجو أن أقول ان اللوم يقع الى حد ما على الأمريكيين السود ، بسبب ما يشاع عن انقسامات داخل صفوفهم . ان هذه الانقسامات غير ضرورية في مواجهة الاختضاع المستمر لهم من جانب زملائهم في الوطن . ومن ناحيتنا في أوغندا فقد فعلنا ، قدر استطاعتنا لنصرة قضية السود الأمريكيين . وفي اطار منظمة الوحدة الإفريقية ، فقد أعلننا في السنوات الأخيرة عن انتمائهم لهذه القارة من حيث الأصل ، وبمنفس الطريقة فان الاجناس الأخرى في القارة تفخر بذلك .

ان المجتمع الدولي قد التزم بتكثيف جهوده من أجل اشاعة التساوى في الحقوق ، واتاحة الفرص المتساوية بين الرجل والمرأة ، وكذلك لضمان الاندماج والاشراك الكاملين للمرأة في جهود التنمية . ومن أجل اشراك المرأة على نطاق واسع في التعاون الدولي ، وفي دعم السلام في جميع انحاء العالم عن طريق الاعلان الذي صدر هذا العام ، عام ١٩٧٥ ، وهو العام الدولي للمرأة . ويسعدنا أن نقول ، انه فيما يتعلق بأوغندا ، فقد ضمنت حكومتنا ، من ناحية المبدأ ، ومن ناحية العمل ، المساواة بين الرجل والمرأة . فلكل من الجنسين فرص متساوية ومسؤوليات تمكنهم من تنمية مواهبهم الخاصة ، وقد راعاهم على خدمة أوغندا ، وسائر المجتمع الدولي . ان نساء أوغندا مثلهم في ذلك مثل الرجال ، يحصلن على الفرص الكاملة لتحقيق اسهامات قصوى في كل مجال ، ويلعبن دورهن بالكامل وبفاعلية على كل مستويات صنع القرارات ، والتخطيط ، وتنفيذ كل السياسات والبرامج والمشاريع . لقد تحقق الاندماج الكامل للمرأة في مجتمعنا ، ذلك ان النساء يحصلن على نصيبهن الكامل من فوائد التنمية . وفي هذا الخصوص ، فاني أود أن أذكر انه توجد نساء أوغنديات في جميع مستويات الادارة ، وعلى رأسها السكرتيرون الدائمون ، كما توجد نساء أوغنديات من بين أساتذة الجامعات والسفراء والأطباء والمحامين ورجال الأعمال ، وفي كافة مجالات الحياة في أوغندا .

ان ايماننا بحقوق الانسان الأساسية وكرامته وقيمه ، قوى جدا الى حد امتداد هذا المفهوم الى كافة مجالات الحياة ، بما في ذلك خدمات السجون ، ورأينا بالنسبة للمسجونين هو اننا لا ندخلهم السجن لتوقيع العقاب عليهم ، ولكن لصلاحهم واعادة تأهيلهم ، بما يمكنهم من ان يصبحوا أعضاء مسؤولين مفيدين للمجتمع ، وأن يسهموا الى الحد الأقصى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا .

ان المسجونين في اوغندا يدربون في ميادين كميادين لتربية الحيوان ، وزراعة المحصولات ، وبعض الصناعات الاخرى . ويدربون أيضا على مهارات صناعة الاثاث ، وصناعة الاحذية ، والحياكاة ، والحدادة ، والاعمال المعدنية ، والصناعات اليدوية ، والمهارات الصناعية المختلفة الأخرى ، وان النتائج التي نحققها ، في الواقع في هذا المجال ، طيبة للغاية . وان غالبية المسجونيين عندنا يستكملون مدة الحكم عليهم بعد أن يكون قد تم اصلاحهم اصلاحا كاملا ، بما يؤهلهم للعمل في مستقبل حياتهم باستخدامهم المهارات التي تدربوا عليها داخل السجون .

ونحن في أوغندا ، نؤمن بأن أفضل طريقة للتعاون الدولي الدائم ، تكمن في التجارة ، ولهذا السبب أود أن أذكر هذه الجمعية الموقرة ، والبلاد الممثلة هنا ، بأن اوغندا تنتج أفضل أنواع البن ، والقطن ، والشاي ، والتبغ ، والنحاس ، ومنتجات اخرى من السلع التي تدخل في نطاق التجارة ، والمتوفرة للمجتمع الدولي حيث يمكنه شراؤها . وأعبر عن الأمل ، انه بموجب النظام الاقتصادي العالمي الجديد المقترح ، فان أوغندا ، شأنها في ذلك شأن البلاد النامية الاخرى ، سوف تلقى أسعارا عادلة للمواد الخام التي تنتجها ، والتي تشكل غالبية صادراتها .

ان اوغندا التي تقع في قلب افريقيا ، وتحت خط الاستواء ، مشهورة بانها من بين الجنت التي يؤمها السائحون . ان الجمال الخيالي للبلد ، بما ينطوى عليه من ألوان جميلة ، وكرم الشعب التقليدي ، وشلالات كبالجا المهيولة ، وجبال القمر التي تتوج دائما قممها بالثلوج ، ومنبع نهر النيل الخالد ، والغابات الاستوائية التي لا يضاهي جمالها أى جمال ، وكذلك البحيرات الكثيرة ، وجمال الطبيعة الذي لا يبارى ، والتلال ، والحدائق العامة التي توجد فيها حيوانات تعيش على الطبيعة مثل الغوريلا النادرة الضخمة التي تتصف بشدة الخجل ، والزبرا ، والأسد ، وقطعان الفيلة ، والجاموس ، وأفراس البحر ، والتماسيح الضخمة ، وأنواع من الطيور وكذلك توجد أنواع من الأطعمة المحلية مثل البرش ، والجن الذي ينتج في اوغندا ، والوراجي والرقصات الشعبية ، والنشاط الثقافي ، والشمس الساطعة لخط الاستواء ، وبرودة النسيم في الجبال ، ان كمبالا العاصمة تقع على سلسلة من التلال الخضراء المتشابكة ، كل ذلك يجلب السائحين ، بالاضافة الى مناخ ملائم على مدار السنة ، مما يتيح للزائر خبرة يحلم بها طوال حياته

وان كل هذه الثروات الطبيعية التي هبانا الله بها ، متاحة للمجتمع الدولي بأسرة . ان سكان اوغندا يرحبون بكم ، وبمواطنيكم لكي تأتوا اليهم ، وتشاركوهم كل ذلك بروح من الانسجام العالمي ، والتعاون .

فلتحيا افريقيا ، وليحيا العالم الثالث ، ولتحيا الامم المتحدة لصالح بلادنا .

(انسحب السيد كينين ، واستمر الرئيس أمين متحدثا بالانجليزية) :

انني واثق من أنكم فهمتم كلمتي باللغة الاجنبية واود ان الخص كلمتي تلخيصا مختصرا باللغة الانجليزية ، لغة الامبراطورية السابقة . لذلك اود أن اشكركم جميعا للانصات الى كلمتي وقد أردت أن ابلغكم نيابة عن ال ٤٦ دولة الافريقية المستقلة ، الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، اننا في افريقيا لسنا عنصريين ، وليس لدينا أى تمييز ، ونود أن نعمل بالكامل مع المجتمع العالمي بأسرة . اننا نريد أن نعمل معا ، مع شعوب اوروا ، وآسيا ، والعالم العربي ، والاجزاء الاخرى في العالم ، مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وامريكا اللاتينية . اننا نعتبركم أعضاء في المجتمع الدولي . ولذلك لا يجب أن يقول لكم أحد أن الافريقيين ضد البيض . ان القائمين على نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا هم المجرمون الحقيقيون ، وهم قطاع الطريق الذين يسرقون ذهب وماس الآخرين .

لقد وجدت انه من الضروري بالنسبة لي ، الآن ، بضفتي المشير أمين ، أن اتحدث اليكم بالانجليزية حتى تفهموني جيدا . انني اود أن انصح المجتمع الدولي بأسره ، أعضاء الامم المتحدة هنا ، انه ليس صحيحا أن شعب انغولا ضد البرتغاليين . ان شعوب افريقيا ضد نظم حكم الاقلية البيضاء في روديسيا ، وافريقيا الجنوبية . ولكن شعب افريقيا يشكل أغلبية في هذا الجزء من العالم ، لذلك ليس من الحكمة للشعب البرتغالي ان يتركها . وقبل أن اتترك أوغندا - للحضور الى هنا مباشرة - تحدثت مع الحكومة البرتغالية ، التي تتناقش الآن مع لجنة التسع للمصالحة في كمبالا . ان البرتغاليين يمكن أن يبقوا بعد حصول انغولا على الاستقلال . انهم يحتاجون الى فنيين ، واطباء ، ومهندسين لبناء الطرق ، وكهربائيين ، ومدرسين لتعليمهم . والآن اذا خرج كل البرتغاليين أو البيض ، فمن يبني ذلك البلد المستقل حديثا ؟ لا يوجد أحد يخدمكم في هذا واذا قرأت خطابي ، الذى تلي عليكم من جانب الممثل الدائم لاوغندا في

الأمم المتحدة ، سوف تجدون الصورة التي اذكرها لكم : كان هناك بريطانيون يوجدون في أجهزة القوات المسلحة ، وتم تعيينهم بعد أن اقساموا اليمين وان اوغندا هو أول بلد في افريقيــــــــــــا السوداء سيكون فيه أول نساء يقدن طائرات السوبرسونيك التي تبلغ سرعتها أكبر من سرعة الصوت .

لقد أردت أن أقول لكم بإيجاز ، أن نظام الحكم العنصرى في الجزء الجنوبي من افريقيا يجب ألا يهرب بعيدا ، ويجب ألا يخاف أحد من أننا — اذا حررنا جنوب افريقيا — قد نقتلهم جميعا أو أن نلقي بهم الى البحر . لا ، لأن الشعوب الافريقية تريد أناسا تستطيع أن تعمل معهم ، لأنهم يشكلون الأغلبية هناك ، ويريدون السيطرة على بلادهم ، وأن يكونوا سادتها . ولذلك فان الأوروبيين الموجودين هناك سيكونون مستشارين لهم . فأنا شخصا لدى مستشارون ايطاليون في مكتب الرئاسة ، ومستشارون بريطانيون ، وألمانيون وأمريكيون . ولدى مستشارون من جميع أنحاء العالم ، من آسيا ، ومن العالم العربي ، ومن أمريكا اللاتينية ، يعملون معي .

انه من المهم جدا أن تقولوا للشعوب في بلادكم — بالرغم من أنني شخصا سوف أطوف بكثير من دول العالم — أنني أود أن أرى الكثيرين ، يعملون في البلاد الافريقية التي استقلت حديثا ، كما سبق أن أشار الى ذلك الممثل الدائم لنا لدى الأمم المتحدة ، كالمدرسين والمهندسين والكهربائيين ومهندسي التعدين والأطباء وغيرهم ، لمساعدة تلك البلاد في أعمال التنمية . ان لدينا كثيرا من الموارد الطبيعية الغنية ، فلدينا الذهب الذى لا يملكه البعض .

اليوم لدى أوروبا ، وبصفة خاصة ، لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وسائل اكتشاف المعادن عن طريق الأقمار الصناعية . وافريقيا لا تنقصها الأموال ، ولكنها في حاجة الى مساعدة . وكل هذه البلاد التي تتوفر لديها وسائل التنقيب عن المعادن والعثور عليها ، يجب أن تساعد افريقيا . أنني أتحدث اليكم نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، وليس باسم أوغندا فقط .

بعد هذه الكلمات القليلة ، يجب ألا تستمعوا الى أية اشاعات . واذا أردتم أن تعرفوا بالضبط ما يجرى في أى بلد افريقي ، فانهبوا اليه ، وشاهدوا بأنفسكم . فقد يتحدث البعض بفرض اشاعة سوء التفاهم . والبعض يصور العلاقة بين الصومال واثيوبيا على أنها علاقة سيئة للغاية ، ولكنها ليست سيئة اطلاقا ، بل انها علاقة مقازة ، فالناس يتمتعون بحياتهم هناك ، وأنني أود أن أحيطكم علما بذلك .

الآن سمعتم أى شىء عن افريقيا ، فان مكتب منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا ، مفتوح لكم ، وللمنظمة سكرتير عام . كما أن مكثي كرئيس للمنظمة مفتوح لمدة أربع وعشرين ساعة ،

ويمكن أن تحصلوا على أية معلومات تريدونها . ولكن يجب ألا تستمعوا الى أية اشاعات . ان المشاكل الافريقية سوف تحل في افريقية ، وهذا أمر مهم جدا . ولقد ذهبنا بعيدا في طريق وحدة الأفارقة والعرب . وان ذلك سوف يتم في القريب العاجل .

بعد هذه الكلمات القليلة لا تخشوا افريقيا ، كونوا أصدقاء لافريقيا ، ويجب أن تعرفوا ، حينما تأتون الى افريقيا ، انكم تأتون للحديث الى اناس لهم عقول ، يمكن أن يكونوا أصدقاء ودودين لكم . لقد استيقظت افريقيا اليوم ، ويمكنها أن تفعل أى شىء يستطيع أى انسان أن يفعله في هذا العالم .

بعد هذه الكلمات القليلة ، أشكركم جدا سيداتي وسادتي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر لسعادة رئيس جمهورية أوغندا على الكلمة الشيقة التي ألقاها الآن ، والتي وجهها للجمعية العامة بنفسه ، وان الجمعية العامة لتقدر مدى أهمية هذه الكلمة .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٨ / ٤٥